روناهي
بين الحقيقة

صحيفة روناهي
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

Ronahi Newspaper صحيفة روناهي
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 984370218

r.ronahi2011@gmail.com
ronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
ronahi belavkariye@gmail.com
(للمكتب الرئيسي: ٠٣٢٨٢٧٤١٦٦)
(للمندوب - حي الغربي طريق عامودا شارع روناهي(الغرزدق))

تربة سبيه.. مدينة تنبض بالتاريخ وتحتضن تنوعها الجميل

جل آغا/ أمل محمد ـ تعدُّ "تربة سبيه" إحدى المدن الحيوية في مقاطعة الجزيرة، ذات طابع تاريخي أصيل، تمتزج فيها بساطة الريف بروح التنوع الثقافي، ورغم صغر مساحتها، تحمل في طياتها تاريخاً من التعايش والإرادة، لتبقى مثالاً لمدن تنبض بالحياة.

تقع " تربة سبيه" في مقاطعة الجزيرة بروج آفا، وتبعد عن مدينة قامشلو قرابة ٣٠ كم شرقاً، يمر بها الطريق الدولي الواصل بين قامشلو وديرك، تتميز المدينة بوجود نهر الجراح (جمي جراحي)، إضافة إلى سهول زراعية خصبة، ما جعلها مركزاً للاستقرار الزراعي والسكاني منذ فترات مبكرة.

بين التاريخ والجغرافية

يعدُّ اسم "تربة سبيه" ذو أصل كردي، ويعني "القبور البيضاء"، حيث يعود ذلك إلى وجود قبرين قديمين مطليين باللون الأبيض، يُعتقد أنهما لمسيحيين من رجال الدين، وقد تم تعريب الاسم لاحقاً إلى "القحطانية" خلال فترة السبعينيات ضمن سياسات التعريب في سوريا، حيث تشير الوثائق إلى أن المنطقة كانت مأهولة منذ أوائل القرن العشرين على الأقل، مع وجود استقرار سكاني واضح منذ عام ١٩٢٠، تعود ملكية بعض أراضيها إلى بدايات القرن التاسع عشر، حيث مُنحت لعائلات كردية من عشيرة جودكا عام ١٨٠٢ في عهد الاحتلال العثماني.

وتحيط "تربة سبيه" بعددٍ من القرى في جهة الشمال، خدها "دوكرومزكفت"، ومن جهة الشرق والغرب "بياندور وتل شعير"، أما بالنسبة لجهة الجنوب فتحيطها قرى "حلوة حاصود وكركي خلو"، وتتبع لها ١٠٣ قريةً.

وشهدت المدينة مراحل تطور عمراني وزراعي تدريجي، خاصةً مع استقرار العشائر وتحولها من نمط الحياة البدوية إلى الاستقرار، كما ارتبطت تاريخياً بالصراعات العشائرية والتحركات القبلية، وتُعدُّ نموذجاً للتنوع الاجتماعي والثقافي، حيث تضم "كرد وإيزيديين وعرب وسريان وآشوريين"، كما يمتاز المجتمع المحلي فيها بروح التعايش، حيث تتشارك شعوبها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وتضم تربة سبيه ومحيطها عدداً من العشائر الكردية والعربية، العشائر الكردية كـ "عشيرة جودكا من أقدم العشائر في المنطقة وعشائر السادة (سيدا)"، وهناك عائلات كردية بارزة مثل بيت حاجو، أما العشائر العربية فمن أبرزها قبيلة "الجالة"، كما تنتشر في القرى التابعة لها عشائر وعائلات متنوعة مثل "سالهي، باسقلي، دل مكي، وسيد".

ولا تعدُّ "تربة سبيه" مجرد مدينة، بل تمثل نموذجاً غنياً للتنوع الثقافي والتاريخي في سوريا، فقد تشكلت عبر قرون من التفاعل بين العشائر الكردية والعربية والشعوب ذات الديانة المسيحية، ما جعلها مثالاً حياً على التعايش الاجتماعي في المنطقة.

اقتصاد المدينة

وتُعدُّ مدينة "تربة سبيه" من المناطق الزراعية التي تلعب دوراً اقتصادياً محلياً مهماً رغم الظروف السياسية والأمنية التي أثّرت على بنيتها الإنتاجية خلال السنوات الأخيرة، حيث يعتمد اقتصادها بشكلٍ رئيسي على الزراعة وتربية المواشي، وتشتهر المنطقة بزراعة القمح والشعير كمحاصيل استراتيجية أساسية بالإضافة إلى محاصيل موسمية مثل القطن والخضروات.

وتعاني الزراعة من تحديات، تتعلق بشحّ الموارد المائية وارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة، إضافةً إلى تأثرها بالتغيرات المناخية، كما تنتشر تربية الأغنام والأبقار كمصدر دخل هام للأسر الريفية، ويتم بيع جزء من الإنتاج في الأسواق.

ويتسم سوق العمل في "تربة سبيه" بارتفاع نسبة العمل غير المنظم، وهو مقصد لأهالي المنطقة لبيع منتجاتهم، والتي تطغو عليها المنتجات الغذائية من ألبان ولحوم، ويعتمد السكان على عدة مصادر رزق، ويعتمدون على العمل الزراعي الموسمي (الحراثة، الحصاد، الزراعة البدوية) إلى جانب العمل في تربية المواشي.

ولا يزال اقتصاد "تربة سبيه" تقليدياً يعتمد على الزراعة والرعي بشكلٍ أساسي، مع ضعف في القطاعات الصناعية والخدمية الحديثة، ورغم ذلك تبقى المنطقة ذات أهمية اقتصادية محلية بسبب إنتاجها الزراعي.

تربة سبيه ونموذج الإدارة الذاتية

تُعدُّ مدينة "تربة سبيه" من المناطق التي شهدت تطبيق نموذج الإدارة الذاتية ضمن روج آفا، حيث تم إنشاء مؤسسات محلية لإدارة الشؤون الخدمية والإدارية، لتعزيز مشاركة المجتمع المحلي وتحسين مستوى الخدمات، وعملت الإدارة الذاتية على تشكيل مؤسسات محلية فيها، مثل البلديات والمجالس المدنية، التي تضم ممثلين من مختلف شعوب المجتمع، ما عزز مبدأ التشاركية في اتخاذ القرار، كما ساهم هذا النظام في تقريب الإدارة من المواطنين وتسهيل متابعة احتياجاتهم اليومية.

ورغم التحديات السياسية والاقتصادية، تُظهر تجربة الإدارة الذاتية في تربة سبيه جانباً إيجابياً واضحاً، خاصةً في مجال الإدارة المحلية والتشاركية وتحسين بعض الخدمات الأساسية، إضافةً إلى دورها في تعزيز التعايش المجتمعي وإشراك السكان في إدارة شؤونهم المحلية.

خدمات بحاجة لحلول

وتشهد مدينة "تربة سبيه" واقعاً خدمياً متبايناً، حيث تتداخل الجهود المحلية مع التحديات الاقتصادية والأمنية التي تعيشها المنطقة، وعلى الرغم من محاولات تحسين البنية التحتية، لا تزال العديد من القطاعات الحيوية تعاني من ضعفٍ واضح في الأداء والاستجابة لاحتياجات الأهالي.

وتعاني المدينة من انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي، مع اعتماد شريحة واسعة من الأهالي على المولدات الخاصة، مايزيد الأعباء المعيشية، كما يواجه قطاع المياه مشكلات في الضخ المنتظم، خاصةً خلال فصل الصيف، نتيجة ضعف البنية التحتية وتقادم الشبكات، أما الخدمات الصحية في تربة سبيه، فتعد محدودة نسبياً، إذ تفتقر المراكز الطبية إلى التجهيزات الحديثة والكادر المتخصص، ويضطر العديد من المرضى للتوجه إلى مدينة قامشلو لتلقي العلاج، ما يشكّل ضغطاً إضافياً من حيث التكلفة والوقت، كما تشهد خدمات النظافة فيها، تحسناً نسبياً مقارنةً بالسنوات السابقة، إلا أن بعض الأحياء لا تزال تعاني من تراكم النفايات، خاصةً في الأطراف، هذا وتتراكم النفايات في نهر جراح الذي يتوسط المدينة في مشهد لا يليق بتاريخ المدينة.

وتعاني الطرق داخل المدينة من الحفر والتصدعات، ما يعيق حركة السير ويؤثر على سلامة المركبات، رغم وجود محاولات لتحسين الواقع الخدمي في تربه سبيه، إلا أن المدينة لا تزال بحاجة إلى خطط شاملة ومستدامة تشمل تطوير البنية التحتية وتعزيز الموارد البشرية، بما يلبي احتياجات السكان ويواكب التحديات الراهنة.

وتبقى "تربة سبيه" من المدن العريقة المتأصلة في روج آفا، حيث حافظت على هويتها الاجتماعية والثقافية والدينية بالرغم من التغيرات التي شهدتها المنطقة، أصالتها تجلت في بساطة عمرانها وكرم أهلها وتناغم مساجدها مع كنائسها.

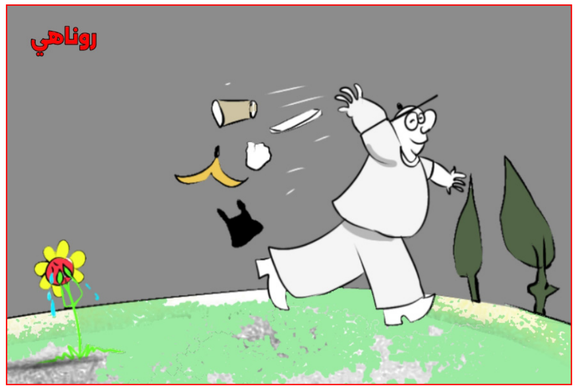

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨ -فرع (٢) مقابل الصيدلية العيالية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة الجواهري ٤٤٦٠٦٩٩/ مكتبة دار القلم -الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧.
/ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٩٦٦٢٧٨٤٥٧٢٣-٧٥٤٤١٦ / عامودا (مكتبة آرين ٧٣٢٣٢٣) / دريباسية (مكتبة سما ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

روناهي
بين الحقيقة
يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ـ السنة الخامسة عشرة | النسخة المطبوعة ـ ١٤١٥ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٤٠٣ | الأربعاء ـ ٢٩ نيسان ٢٠٢٦م

(٥٠٠) ل.س

رئيس مركز ميترو لحرية الصحفيين: سنوثّق جميع الانتهاكات بحق الصحفيين للقضاء الدولي

أكد رئيس مركز ميترو لحرية الصحافة في إقليم كردستان "رحمن غريب"، إن الصحفيين ولا سيما الكرد، كانوا ولا يزالون من أكثر الفئات تعرضاً للقمع والتجريد من الحقوق، وسط بيئة تفتقر إلى الديمقراطية والشفافية، ومن خلال تحركات واتفاقيات دولية يسعى المركز إلى نقل ملف الانتهاكات بحق الصحفيين إلى المحافل الدولية. ص- ٣

كيف أعادت المرحلة الانتقالية إنتاج العنف بحق السوريات..؟ -١-

يبدو أن واقع النساء في سوريا بعد التغيير السياسي لم يشهد تحسناً، بل استمر العنف بأشكالٍ متعددة في ظل الانفلات الأمني وغياب منظومة حماية فعالة، ومن السّاحل إلى السويداء والمناطق المحتلة والمخيمات. ص- ٢

الرقة... حين يتحوّل «التنظيم العمراني» إلى أداة تغيير ديمغرافي

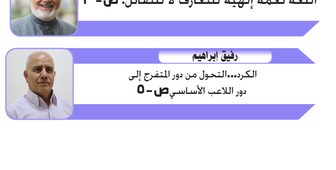

منذ نيسان ٢٠٢٦، لم تعد مدينة الرقة كما كانت في وعي سكانها، ولا في تفاصيل حياتهم اليومية، المدينة التي خرجت قبل سنوات قليلة من تحت ركام الحرب ضد داعش، لتبدأ رحلة شاقة نحو التعافي، وجدت نفسها اليوم أمام مشهد جديد من الصراع، لا يقل قسوة عن سابقه. ص-٨

هيفي عمر... نجمة تتألق في الملعب وتغيب عن قائمة المنتخب!

أثبتت اللاعبة "هيفي عمر" نفسها كواحدةٍ من أبرز نجمات دوري الناشئات الأخير، بعد أن ساهمت في تتويج ناديها الهلال من قامشلو باللقب دون أي خسارة، وقدمت أداءً لافتاً في أول ظهور رسمي لها على مستوى الكرة الأنثوية السورية. ص-١٠

علي زاخراني

اللغة نعمة إلهية للتعارف لا للتقاتل. ص-٣

رفيق إبراهيم

الكرد... النحول من دور المتفرج إلى دور اللاعب الأساسي ص-٥

ناريمان أحمد: الدولة التركية تتحمل مسؤولية الانتهاكات الحقوقية والقانونية بحق القائد عبد الله أوجلان والمعتقلين السياسيين

قيّم الحقوقي ناريمان أحمد مستوى الحريات والحقوق في الداخل التركي من خلال استمرار سياسة الإبادة والتعذيب على القائد عبد الله أوجلان وسائر المعتقلين السياسيين في السجون التركية، وأوضح أن هذه الممارسات تتعارض مع المعاهدات والمواثيق الدولية، وأشار إلى أن تركيا تتعامل مع ملف حرية القائد عبد الله أوجلان الجسدية بالعقلية الإقصائية السابقة وهي تعلم تماماً بأن حريته الجسدية الضمان الحقيقي لإنجاح عملية السلام والمجتمع الديمقراطي ومع ذلك تصرُّ على اتباع تلك السياسات، في دليلٍ واضح على رفضها لأي عملية سلام حقيقية.. ص-٥

بين الأمل والتنفيذ.. ترتيبات لعودة مهجري سري كانيه بعد اتفاق ٢٩ كانون الثاني

استمراراً لتنفيذ بنود اتّفاقية ٢٩ كانون الثاني، أكّد المنسّق الإعلامي للجنة مهجّري سري كانيه، إنّه تمّ تجهيز أسماء عوائل أهالي سري كانيه للعودة إلى مدينتهم وقراهم، وذلك بالتنسيق مع الجهات الأمنية والوفد الرئاسي، مشيراً إلى وجود بعض العوائق التي سيتم تجاوزها وإعادة الجميع بضمانات، وتهيئة الظروف الآمنة للعودة. ص-٣

كيف أعادت المرحلة الانتقالية إنتاج العنف بحق السوريات..؟ -١-

قامشلو/ دعاء يوسف ـ يبدو أن واقع النساء في سوريا بعد التغيير السياسي لم يشهد تحسناً، بل استمر العنف بأشكالٍ متعددة في ظل الانفلات الأمني وغياب منظومة حماية فعالة، ومن الساحل إلى السويداء والمناطق المحتلة والمخيمات، تبقى النساء الأكثر عرضة للانتهاكات والأقل وصولاً إلى العدالة في مرحلة انتقالية غير مستقرة.

بعد التغيير السياسي الذي شهدته سوريا نهاية عام ٢٠٢٤، لم ينعكس التحول في موازين السلطة على واقع النساء، بل استمرت أنماط العنف والانتهاكات بأشكال مختلفة، مع تبدّل الجهة والبيئة لا جوهر الأزمة، وبين تعدد السلطات المحلية وغياب منظومة قانونية موحدة، بقيت النساء في قلب هشاشة أمنية واجتماعية واقتصادية متصاعدة، وسط ضعف واضح في آليات الحماية والمساءلة.

عنفٌ طائفي

هذا وشهد الساحل السوري موجة عنف غير مسبوقة، رافقتها حالة انفلات أمني واسعة في اللاذقية وطرطوس، تحولت خلالها المنطقة إلى ساحة عمليات انتقامية واشتباكات متفرقة وهجمات طالت المدنيين، وفق تقارير حقوقية وشهادات ميدانية،

وبحسب توثيقات «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، شهدت الفترة الممتدة بين السادس إلى العاشر من آذار ٢٠٢٥ وحدها استشهاد المئات في الساحل، بينهم مدنيين قتلوا خلال عمليات اقتحام واشتباكات مسلحة وأعمال تصفية ميدانية، حيث وثّقت تقارير مقتل ما لا يقل عن ٦٠ مدنياً في بانياس وحدها بينهم نساء وأطفال خلال أيام قليلة من التصعيد، إضافةً إلى تسجيل عمليات إعدام ميدانية طالت مدنيين في قرى متفرقة من ريف اللاذقية وطرطوس وحمص،

وفي السياق ذاته، أشارت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة إلى إن أحداث الساحل في آذار ٢٠٢٥ اتسمت بـ «عنف واسع النطاق ومنهجي»، شمل عمليات قتل وتعذيب وإحراق منازل ونزوح عشرات الآلاف من السكان، مع توثيق أنماط من الانتهاكات التي قد ترقى إلى جرائم حرب،

على صعيد العنف القائم على النوع الاجتماعي، وثّقت منظمات دولية منذ شباط ٢٠٢٥ ما لا يقل عن ٣٦ حالة اختطاف لنساء وفتيات في الساحل السوري، تتراوح أعمارهن بين الطفولة وسن الأربعين، في محافظات اللاذقية

وطرطوس وحماة، وسط تقاعس واضح في التحقيقات الرسمية وغياب معلومات عن مصير عدد كبير منهن،

كما أشارت تقارير إعلامية وحقوقية إلى تسجيل ٣٣ حالة اختطاف إضافية لنساء خلال عام ٢٠٢٥ في مناطق الساحل، رافقها طلب فدى مالية في بعض الحالات، واستغلال واضح لحالة الفوضى الأمنية بعد انهيار المنظومة الأمنية السابقة،

وتؤكد مصادر حقوقية أن هذه الأرقام لا تعكس الحجم الحقيقي للانتهاكات، في ظل صعوبة التوثيق الميداني، وانقطاع سلاسل الإبلاغ، وخوف العائلات من التبليغ، ما يجعل ملف الساحل واحداً من أكثر الملفات تعقيداً من حيث التوثيق والمساءلة خلال المرحلة الانتقالية،

أما في الجنوب السوري، تحوّلت السويداء خلال صيف ٢٠٢٥ إلى واحدة من أكثر بؤر العنف دموية في المرحلة الانتقالية، بعد أن فجّرت حادثة اختطاف فردية في ١٢ تموز سلسلة من عمليات الخطف المتبادل، سرعان ما خرجت عن السيطرة لتدخل المدينة في دوامة عنف مفتوح،

وخلال أيام قليلة، وتحديداً بين ١٤ و٢١ تموز، سجّلت التقارير الأمية والحقوقية مقتل أكثر من ١٧٠٠ شخصاً، بينهم مدنيين، في تصعيد وُصف بأنه الأشد منذ سنوات، بالتوازي مع نزوح ما يقارب ٢٠٠ ألف شخص من منازلهم تحت ضغط الاشتباكات والانفلات الأمني، وفي الأيام الثلاثة الأولى وحدها (١٤ ـ ١٦ تموز)، وثّقت جهات دولية أنماطاً صادمة من الانتهاكات، شملت إعدامات ميدانية، وإطلاق نار مباشر على مدنيين داخل الأحياء السكنية، وعمليات قتل على أساس الهوية، وسط انهيار شبه كامل للضبط الأمني،

وفي خضم هذا التصعيد، كانت النساء من بين الفئات الأكثر تعرضاً للانتهاكات، إذ وثّقت تقارير أممية وحقوقية حالات اختطاف واختفاء قسري لنساء وفتيات، إلى جانب تسجيل وقائع عنف جنسي وجندري خلال الهجمات، في مؤشر على استخدام النساء كأداة ضغط وانتقام ضمن الصراع المحلي، كما أشارت المعطيات إلى أن عمليات الخطف لم تكن معزولة، بل جاءت ضمن نمط متكرر من الخطف المتبادل، حيث استُخدمت النساء كورقة تفاوض بين الأطراف، في ظل غياب أي إطار قانوني أو أمني قادر على حمايتهن،

النساء بين القتل المنزلي والانتهاك اليومي

وواقع النساء لم يكن مأساوي فقط في مناطق النزاع التي كان على رأسها الساحل السوري والسويداء، بل امتد إلى مناطق سوريّة أخرى فخلال عام لم يؤدي سقوط النظام إلى تراجع العنف ضد النساء، بل أعاد تشكيله ضمن سياقات اجتماعية وأمنية أكثر هشاشة، حيث تُظهر البيانات الحقوقية أن النساء كنّ ضمن الضحايا المباشرين لموجات العنف التي اجتاحت البلاد خلال المرحلة الانتقالية،

فبحسب توثيقات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، قتل خلال عام ٢٠٢٥ ما لا يقل عن ٣٦٦٦ شخصاً في سوريا، بينهم ٣١٢ امرأة، في مؤشر على استمرار استهداف المدنيين رغم التحولات السياسية، وخلال شهر آذار ٢٠٢٥ وحده، سُجّل مقتل ٩٩ امرأة ضمن حصيلة بلغت ١٥٦٢ قتيلاً، في ذروة موجة العنف التي ترافقت مع الانفلات الأمني في عدة مناطق،

ولا يقتصر العنف على العمليات العسكرية، إذ تشير المعطيات إلى أن جزءاً كبيراً من الضحايا ماتوا في سياقات غير قتالية، مثل الجرائم الجنائية والعنف الأسري ومخلفات الحرب، ففي أيار ٢٠٢٥، تم توثيق مقتل ١٥٧ مدنياً بينهم ١١ امرأة، في حوادث توزعت بين إطلاق نار، انفجارات، وجرائم قتل داخلية،

وفي موازاة ذلك، تستمر أنماط العنف القائم على النوع الاجتماعي بالتصاعد، حيث تشير تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن العنف ضد النساء في سوريا أصبح أكثر انتشاراً وتعقيداً، متخذاً أشكالاً متعددة تشمل العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي، مع توسّع ظاهرة العنف الرقمي والابتزاز الإلكتروني،

كما توثّق تقارير أوروبية وأمنية استمرار انتشار الزواج المبكر والعنف الأسري وما تسمى بجرائم «الشرف»، في ظل بيئة قانونية واجتماعية تسمح بإفلات الجناة من العقاب أو تخفيف الأحكام بحقهم، ما يجعل النساء عرضة لعنف مستمر داخل الفضاء الخاص والعام،

وفي جانب آخر، تشير البيانات إلى أن النساء ما زلن ضمن الفئات الأكثر تضرراً من الاعتقال والإخفاء القسري، حيث وثّقت تقارير سابقة استمرار وجود أكثر من ١١ ألف امرأة قيد الاعتقال أو الاختفاء في سوريا، في ظل غياب مسارات واضحة للمساءلة أو كشف المصير،

كما أن التحولات الأمنية بعد سقوط النظام السوري السابق، لم تنهِ المخاطر، بل أعادت توزيعها، إذ سُجّلت حالات قتل لنساء نتيجة انفجار مخلفات الحرب أو إطلاق نار عشوائي، إضافةً إلى سقوط ضحايا في اشتباكات محلية أو أعمال عنف متفرقة، ما يعكس استمرار البيئة غير الآمنة حتى خارج خطوط القتال المباشر،

الزنجبيل: بين التقشير والتخزين.. ما هي العادات الصحيحة؟

الزنجبيل هو مكون متنوع يمكن استخدامه بطرق عديدة لإضافة نكهة وفوائد صحية إلى نظامكم الغذائي، من العصائر والشاي إلى الأطباق الرئيسية والحلويات، يمكنكم الاستفادة من الزنجبيل في كل وجبة،

استخدم الناس في جميع أنحاء العالم الزنجبيل في الطهي وعلاج الأمراض لمئات السنين، فهو لا يضفي نكهة مميزة على الطعام فحسب، بل يقدم فوائد صحية جمّة، ويحتوي هذا الجذر المذهل أكثر

من ٤٠٠ مركباً طبيعياً يعزز الصحة، كما أن تناول الزنجبيل قد يضاعف سرعة الهضم؛ ما يجعله مفيدًا جدًا لصحة الأمعاء،

هل يُنصح بتقشير الزنجبيل؟

يعترف الكثير من الطهاة المحترفين أنهم لا يقومون أبدًا بتقشير الزنجبيل قبل استخدامه في الوصفات، حتى ولو كانت خطوات تحضير الوصفة تتطلب ذلك، بدلًا من ذلك، يقومون ببساطة بفرك الزنجبيل جيدًا لإزالة أي أوساخ، وتقليم أي أجزاء بنية، ثم يقومون باستخدام المبشرة لبشر أي كمية يحتاجونها أو يفرمون الزنجبيل فرمًا ناعمًا، ويوضح الطهاة أن القشرة لا تؤثر على طعم الزنجبيل أبدًا ولا يمكن ملاحظتها عند الفرم أو إذا قمتم ببشرها،

أوقات وطرق إضافة الزنجبيل للأكل

أثناء القلي؛ يُضاف الزنجبيل الطازج مع الثوم والبصل في بداية عملية الطهي لإخراج زيته العطري،

في الحساء والصلصات؛ يمكن إضافته في منتصف الطهي ليعطي نكهة قوية دون أن يحترق،

للمقبلات والسلطات؛ يُضاف الزنجبيل المبشور طازجاً (نيئاً) في النهاية لإضافة لسعة منعشة،

التتبيلات؛ يُفضل خلط الزنجبيل المبشور مع تتبيلة الدجاج أو اللحم قبل الطهي بفترة ليضفي نكهة عميقة،

هل يمكن وضع الزنجبيل في الثلاجة؟

الزنجبيل بمجرد وضعه في الثلاجة يكون أكثر عرضة للتعفن، لا يقل عن الثوم والبصل، وذلك لأنه يصنف من ضمن أنواع الأطعمة التي يفضل عدم الاحتفاظ بها داخل الثلاجة،

ولتخزين الزنجبيل لأطول فترة في الفريزر، قشروا وافرموا الزنجبيل جيداً، ثم ضعوا الزنجبيل المفروم على صينية وادخلوا الصينية الى الفريزر مدة ٣٠ دقيقة، ثم ضعوا الزنجبيل المجمد في وعاء محكم الإغلاق واحفظيه في الثلاجة، كما يمكن حفظ الزنجبيل بهذه الطريقة لمدة قد تصل إلى شهرين دون أن يفقد نكهته

استعمال الزنجبيل في الحياة اليومية

يمكن استخدام الزنجبيل بعدة طرق سواء كان طازجًا أو مجففًا أو حتى في شكل مسحوق، إليكم بعض الطرق الشهيرة لاستعمال الزنجبيل:

الشاي الساخن: يعد غلي الزنجبيل الطازج في الماء من أفضل الطرق للاستفادة من خصائصه المضادة للالتهابات، يمكن تحليته بالعسل وإضافة القليل من عصير الليمون لزيادة فوائده،

إضافته إلى الطعام: يمكن استخدام الزنجبيل المبشور لإضافة نكهة مميزة للطعام مثل الشوربات والسلطات وحتى الحلويات،

الزنجبيل مع العصائر: إضافة القليل من الزنجبيل إلى عصير الفاكهة مثل عصير البرتقال أو التفاح يمكن أن يزيد من قيمتها الغذائية،

سند تبليغ حكم عن طريق الصحف

أساس الدعوى: ٣٧٢

رقم القرار ٢٦٨

تاريخ القرار: ٢٣/٤/٢٠٢١

طالب التبليغ: إبراهيم محمد الحاج حسو

مطلوب تبليغه: علي محمد جمال

نظراً لجهالة عنوانك تقرر لدينا تبليغك عن طريق الصحف بمضمون القرار الصادر بحقك

تثبيت البيع الجاري بين المدعي إبراهيم محمد حاج حسو والمدعى عليه علي محمد جمال على السيارة نوع جيب اللون أسود رقم اللوحة /٢٨٣٤١٢ حسكة رقم الشاسيه: KMHR٢٨١ABLU٢٠٢٨٥

وتسجيلها على اسم المدعي لدى المواصلات أصولاً.

خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

سند تبليغ حكم

رقم أساس/٢/ لعام ٢٠٢٦

رقم قرار/١٣/ تاريخ القرار ٠٣٠٩ ٢٠٢٦

طالب التبليغ:

١ ـ شمعون موسى موسى ـ أصالة عن نفسه وإضافة إلى تركة والده موسى كبرو موسى

٢ ـ جميل موسى موسى ـ أصالة عن نفسه وإضافة إلى تركة والده موسى كبرو موسى

٣ ـ لينا كبرو كبرو وأصالة عن نفسها ـ وإضافةً إلى تركة والدها موسى كبرو موسى كبرو عن تركة مورثه موسى كبرو موسى

٤ ـ وديع يوسف حنا

٥ ـ يعقوب حبيب حنا ـ أصالة عن نفسه وإضافة إلى تركة مورثه حبيب حنا،

المطلوب تبليغه:

شكرية موسى موسى أصالة عن نفسه وإضافة إلى تركة مورثها موسى كبرو موسى

عطية موسى موسى ـ أصالة عن نفسها وإضافة إلى تركة مورثها موسى كبرو موسى

لجهالة عنوانك تقرر لدينا تبليغك عن طريق الصحف بمضمون القرار الصادر بحقك

ديوان العدالة الاجتماعية في ديرك

وعليه قررت هيئة العدالة بالإجماع ما يلي:

١ـ توزيع تركة المورث موسى كبرو موسى، والتي هي عبارة عن دار سكن يقع في العقار رقم /٩٢/ ومزرعة مسورة بالبلوك يقع جزء منها في العقار رقم /١٠/ ومزرعة تقع ضمن العقارين رقم /٢٠٠١٩/ ومزرعة تقع ضمن العقارين /٣١٠٣٢/ ومزرعة تقع ضمن العقار رقم /١٦/ وجميعهم في قرية كرزرك بين الورثة وهم كل من الجهة المدعية والجهة المدعى عليها والجهة المدخلة وذلك بالتساوي فيما بينهم

٢ـ توزيع مساحة ٢٠٢٣٧م عشرين ألف ومائتين وسبعة وثلاثين متر مربع من الأرض الزراعية التي تقع في العقار رقم /١/ من المنطقة العقارية تل أصفر رقم ٧ والتي هي باسم المورث موسى كبرو كبرو بين الورثة وهم كل من الجهة المدعية والجهة المدعى عليها والجهة المدخلة وذلك بالتساوي فيما بينهم وحث إشراف هيئة التنفيذ في ديرك،

٣ـ توزيع مساحة ٩٣٣٨٦م ثلاثة وتسعين ألف وثلاثمائة وستة وثمانين متر مربع من أرض زراعية التي تقع في العقار رقم /١/ من المنطقة العقارية تل أصفر رقم /٧/ والتي هي باسم الجهة المتدخلة بين ورثة المورث موسى كبرو كبرو وهم كل من الجهة المدعية والجهة المدعى عليها والجهة المدخلة وذلك بالتساوي فيما بينهم بعد إجراء التسوية وفق قانون العلاقات الزراعية مع الجهة المتداخلة وحث إشراف هيئة التنفيذ في ديرك،

٤ـ توزيع مساحة ٢٩١٣٠م وتسعة وعشرين ألف ومائة وثلاثين متر مربع من الأرض الواقعة في العقار رقم /٦/ من المنطقة العقارية تل أصفر رقم /٧/ والتي مساحة ١٠١١٧م عشرة آلاف ومائة وسبعة عشر متر مربع ضمن السكن ومساحة ١٩٠١٣م تسعة عشر ألف وثلاثة عشر وثلاثة عشر متر مربع زراعي وهي باسم الجهة المتدخلة بين ورثة موسى كبرو موسى وهم كل من الجهة المدعية والجهة المدعى عليها والجهة المدخلة وذلك بالتساوي فيما بينهم بعد إجراء التسوية وفق قانون العلاقات الزراعية مع الجهة المتداخلة وحث إشراف هيئة التنفيذ في ديرك،

٥ـ توزيع تركة المورث موسى كبرو موسى في العقارات رقم /٨٠٣٠٢/ من المنطقة العقارية تل أصفر رقم /٧/ بين الورثة وهم كل من الجهة المدعية والجهة المدعى عليها والجهة المدخلة وذلك بالتساوي فيما بينهم وحث إشراف هيئة التنفيذ في ديرك،

٦ـ رفع الحجز الاحتياطي الموضوع على العقار موضوع الدعوى تزامناً مع التنفيذ قراراً وجاهياً وبمثابة الوجاهي قابل للاستئناف صدر وأفهم علناً في ديرك بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٢٩ خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

مذكرة دعوى للمدعى عليه صادر عن هيئة العدالة الاجتماعية في الدرباسية

رقم أساس الدعوى: ٥٤

اسم المطلوب تبليغه ونسبته: عبد الخالق هلال السوادي وإبراهيم خلف السيدو

عنوانه بالتفصيل: مجهول الإقامة

إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك سليمان محمد عبد العزيز بدعوى: تثبيت بيع سيارة هو يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/٥/١٨ في الساعة العاشرة

فعليك أن تحضر في الوقت المحدد وإذا لم تحضر بنفسك إلى هيئة ديوان العدالة سوف يجري بحقك المعاملة القانونية أصولاً.

.....

سند تبليغ حكم صادر عن ديوان العدالة الاجتماعية في الدرباسية

رقم القرار وتاريخه: ٢٨

طالب التبليغ: محمد شمس الدين شيخ داود

المطلوب تبليغه: ورثة شيخ حسن شاهين الموسو

عنوانه بالتفصيل: مجهول الإقامة

خلاصة القرار: تثبيت البيع الجاري بين الجهة المدعية والجهة المدعى عليها والواقع على السيارة نوع كيا سياحية اللون: أسود رقم اللوحة: /٣٦٢٠٢٤

تسجيل المركبة على اسم الجهة المدعية لدى دائرة المواصلات المختصة أصولاً

حفظ حقوق الغير من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين في حال ترتبها مستقبلاً

خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

هيفي عمر... نجمة تتألق في الملعب وتغيب عن قائمة المنتخب!

قامشلو/ جوان محمد ـ أثبتت اللاعبة "هيفي عمر" نفسها كواحدةٍ من أبرز نجمات دوري الناشئات الأخير، بعد أن ساهمت في تتويج ناديها الهلال من قامشلو باللقب دون أي خسارة، وقدمت أداءً لافتاً في أول ظهور رسمي لها على مستوى الكرة الأنثوية السورية.

وسجلت "هيفي" ثلاثة أهداف في أربع مباريات، مؤكدة امتلاكها موهبة واعدة تستحق المتابعة والاهتمام، ما جعل غياب اسمها عن قائمة اللاعبات المدعوات لمعسكر المنتخب السوري للناشئات في دمشق يثير العديد من علامات الاستفهام؛ فهل ستشهد الفترة القادمة استدعاءات جديدة من بينها "هيفي" ونشهد إنصاف هذه الموهبة الصاعدة؟

أم إن "هيفي" ستكون واحدة من بين العديد من اللاعبات اللواتي لم ينلنّ فرصتهن رغم ما قدمنه داخل المستطيل الأخضر.

ولاقى منشور لصفحة صحيفتنا "روناهي الرياضية" على موقع Facebook تفاعلاً كبيراً من الجماهير في الداخل والخارج، حيث أجمع كثيرون على أن عدم استدعاء اللاعبة "هيفي عمر" يُعدُّ خسارةً للمنتخب السوري، وليس العكس.

ونشر في ٢٠٢٦/٤/٢٤، قائمة باسم ٤٠ لاعبة للالتحاق بمعسكر المنتخب السوري للناشئات والذي بدأ في العاصمة السورية دمشق اعتباراً من ٢٠٢٦/٤/٢٦، ومن المقرر أن ينتهي بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٦، وذلك استعداداً لبطولة غرب آسيا القادمة،ولكن؛ خلت القائمة من اسم اللاعبة "هيفي عمر" من نادي الهلال ما فتح باب التساؤلات أمام عودة المحسوبيات والفساد في قضية انتقاء اللاعبات واللاعبين للمنتخبات الوطنية،

وحُرمت الكثير من اللاعبات من الاستدعاء واللعب مع المنتخبات الوطنية إبّان النظام البائد، بسبب العنصريةوسيطرةالفسادوالمحسوبيات على آلية انتقاء اللاعبات في المنتخبات بشكلٍ عام؛ فهل التجربة ستكرر نفسها مجدداً؟ أم سنجد الإنصاف؟

قضية اللاعبة "هيفي عمر" سوف توضح هذه الأمور من عدمها.

وبدأت "هيفي" خطواتها الأولى في مدرسة آريان الكروية بمجمع حليق الرياضي بكركي لكي في مقاطعة الجزيرة، قبل نحو عامين من الآن، حيث صقلت موهبتها مبكراً، قبل أن تبرز بشكلٍ لافت مع فئتي الواعدات والناشئات في الأساييش، وتُتوّج مع فريقها بلقبين خلال عام ٢٠٢٥ في بطولات مقاطعة الجزيرة.

ففي الجولة الثانية إياباً من الدوري قاد مباراة ديربي الساحل بين تشرين وحطين طاقم تحكيم لبناني مكون من الثلاثي الدولي الشيخ أحمد علاء الدين، ومساعديه محمد الحاج وعلي فقيه والدولي السوري غيث الدهموش، وكان طاقم تحكيم أردني بقيادة أحمد يعقوب قد قاد الديربي في مرحلة الذهاب، وبعد تسريبات عن نية طلب أندية أخرى لجلب حكام من خارج البلاد،

فقد كان قرار الاتحاد السوري لكرة القدم في ٢٣ نيسان ٢٠٢٦ التالي:

ـ يحق لكل نادي طلب طاقم تحكيم أجنبي بحد أقصى ثلاث مرات في الموسم،

ـ يُقدَّم الطلب قبل سبعة أيام من المباراة،

ـ يتحمل النادي كافة التكاليف (السفر، الإقامة، الأجور).

هذا القرار يطرح تساؤلات واضحة؛ هل باتت الثقة بالحكم المحلي مهزوزة إلى هذا الحد؟ رغم أن سوريا قدّمت أسماءً تحكيمية لامعة على المستوى الدولي، أبرزها الحكم الدولي السابق جمال الشريف، والذي يشغل حالياً منصب معاون وزير الرياضة والشباب في سوريا، وكان حضوره بارزاً في ثلاث بطولات لكأس العالم، المكسيك ١٩٨٦، وإيطاليا ١٩٩٠، والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٤، وكذلك كأس العالم للشباب ١٩٨٥ في الاتحاد السوفيتي، والدورة الأولمبية في سول ١٩٨٨ وأدار فيها مباراة الاتحاد السوفيتي وإيطاليا في الدور نصف النهائي، وتواجد بكأس آسيا مرتين، الأولى في هيروشيما ١٩٩٢ وقاد المباراة النهائية، ليكون أول حكم سوري يشارك في النهائيات وأول عربي يقود النهائي الآسيوي، وفي نهائي كأس آسيا في الإمارات ١٩٩٦،وشارك أيضاً في نهائيات كأس الأمم الأفريقية في الجزائر ١٩٩٠ وتونس ١٩٩٤، إضافةً للكثير من البطولات الآسيوية والعربية، الذي أدار مباريات في ثلاث نسخ من كأس العالم وشارك في أبرز البطولات القارية، وحتى لو ظهرت أخطاء في المجال التحكيمي، فهذا لا يعني تحميل الحكام وحدهم مسؤولية واقع الكرة السورية، فهم جزء من منظومة تعاني من مشاكل متعددة، إدارية وفنية وتنظيمية، وغالباً ما يتحول الحكم إلى "الحلقة الأضعف" التي تُحمَّل أخطاء الجميع.

وفي المقابل، تلجأ بعض الأندية إلى تعليق إخفاقاتها على شماعة التحكيم، متجاهلة أخطاءها الإدارية أو الفنية، وهو ما يتكرر بالتوازي مع تغيير المدربين عند تراجع النتائج. وما يدل بأن الهزائم لا يتحملها التحكيم فقط.

من جانبها دعت لجنة الحكام الرئيسية ـ دائرة الحكام، في الاتحاد العربي السوري لكرة القدم الحكام في الدوري السوري الممتاز لجولات (١٦ ـ ١٧ ـ ١٨)، إلى الحضور للندوة التحليلية التي ستقام بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٩، في مقر الاتحاد بالعاصمة السورية دمشق، وذلك بعد أن ظهرت انتقادات واسعة للأخطاء التحكيمية خلال الجولات المذكورة.

الخلاصة أن إصلاح الكرة السورية لا يمكن أن يمر عبر لوم طرف واحد، بل يتطلب معالجة شاملة لكافة مفاصل اللعبة، من الاتحاد العربي السوري لكرة القدم وصولاً إلى إدارات الأندية وإلى البنية التحتية. وصولاً إلى التحكيم نفسه: فهل نشهد مراجعة حقيقية تعيد التوازن أم سيبقى الحكم المتهم الأول... في كل خسارة؟

الحكام في قفص الاتهام أم ضحايا منظومة متعبة؟

روناهي/ قامشلو ـ يبقى التحكيم في الكرة السورية واحداً من أكثر الملفات إثارةً للجدل، حيث يُوضع الحكام غالباً في دائرة الاتهام عند كل خسارة، سواء من قبل الإدارات والمدربين أو الجماهير، لكن السؤال الأهم؛ هل الحكام فعلاً السبب الرئيسي؟ أم أن هناك أسباباً أعمق يجري تجاهلها؟

لا يمكن إنكار إن الفساد الذي طال المنظومة الرياضية في فترات سابقة، امتد إلى السلك التحكيمي، رغم وجود أسماء نزيهة حاولت الاستمرار أو غادرت المشهد،

ومع التغييرات التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠٢٤، مع سقوط النظام البعثي البائد ورحيل الكثير من رجال اتحاداتها الرياضية؛ زرع الأمل بشلك كبير بإصلاح الواقع الرياضي، إلا أن المؤشرات حتى الآن لا تعكس تحولاً جذرياً، خاصةً في كرة القدم، فاللاعب ما زالت تعاني من نقص الجاهزية، والشغب الجماهيري مستمر، فيما تصدّر الجدل التحكيمي المشهد من جديد، وصولاً إلى خطوةٍ غير مسبوقة تمثلت بالسماح للأندية باستقدام حكام من دول الجوار لإدارة مباريات الدوري،

بين الأمل والتنفيذ.. ترتيبات لعودة مهجري سري كانيه بعد اتفاق ٢٩ كانون الثاني

قامشلو/ علي خضير ـ استمراراً لتنفيذ بنود اتّفاقية 29 كانون الثاني، أكّد المنسّق الإعلامي للجنة مهجّري سري كانيه، إنّه تمّ تجهيز أسماء عوائل أهالي سري كانيه للعودة إلى مدينتهم وقراهم، وذلك بالتنسيق مع الجهات الأمنية والوفد الرئاسي، مشيراً، إلى وجود بعض العوائق التي سيتم تجاوزها وإعادة الجميع بضمانات، وتهيئة الظروف الآمنة للعودة.

يُعدُّ ملف عودة المهجّرين إلى أرضهم أولوية، مع التركيز على إعادة الاستقرار إلى سري كانيه، كما أن لفتح الطرق المؤدية إلى المدينة من جهتي تل تمر والدرباسية، أهمية أيضاً لتسهيل وصول السكان إلى منازلهم، حيث أشار المنسّق الإعلامي للجنة مهجّري سري كانيه «لو محمد علي»، إلى أهمية اعتماد الأهالي على جهودهم في إعادة الإعمار.

تجهيز أسماء الأهالي وتهيئة ظروف العودة

عُقد يوم الثلاثاء في ٢١ نيسان الجاري في مدينة الحسكة اجتماع ضمّ المحافظ «نور الدين أحمد» والقيادي في قوى الأمن الداخلي «سيامند علي»، إلى جانب أعضاء من الفريق الرئاسي المكلّف بمتابعة تنفيذ اتفاقية ٢٩ كانون الثاني، وممثلين عن لجنة مهجّري سري كانيه، لبحث سبل تهيئة الظروف المناسبة لعودة الأهالي إلى مناطقهم.

مشيراً، إلى وجود عدد كبير من العوائل التي ستعود إلى سري كانيه، والتي تبلغ نسبتهم قرابة الـ ٧٠ ألف نسمة، حيث يقطن في المخيمات وحدها قرابة ٣٣ ألف نسمة، وإلى إنّه لم يتم حتى الآن تحديد آلية لنظام العودة بأن يكون على دفعات أو قوافل، بل ستتم إعادة أهالي القرى مثل «تل تمر وزركان»؛ أمّا بالنسبة لعودتهم إلى المدينة فأكد أنها ستكون على شكل دفعة جماعية،

وفيما يخص فتح طريق سري كانيه ـ الدرباسية لتسهيل العودة للأهالي، أكّد «علي»، إنّ الطريق مفتوح، وتمّ أيضاً فتح طريق تل تمر ـ سري كانيه، محذّراً من وجود ألغام على هذا الطريق، ما يتطلّب إدخال فرقاً هندسية تؤمّن الطريق من الألغام وإزالتها حتى يستطيع الأهالي العودة بظروف أمنة،

العوائق

وحول وجود بعض العوائق التي تقف أمام عودة الأهالي، قال علي؛"هناك أكثر من مائتي عائلة في مدينة سري كانيه من أهالي الحسكة والشهداني ودير الزور، مطالبين بتأمين بيوتهم في مدنهم حتى يستطيعوا العودة إليها، وإفراغ البيوت التي يسكنون فيها في الوقت الحالي في مدينة سري كانيه، وسيكون هناك اتفاق من أجل إخلاء بيوت أهالي سري كانيه»،

منوّهاً، إلى أنّ أغلب المنازل في مدينة سري كانيه قد تعرّضت للتخريب والنهب، تمثلت بسرقة الأبواب والشبابيك، وأيضاً شوهد حرق وتهديم عدد كبير من البيوت،

ولاجتياز ذلك، أكّد «علي»، أنّه سيستمر العمل والتنسيق حتى تصحيح الأوضاع وتنفيذ جميع المطالب، وأن اللجنة ستكون جاهزة للعودة فور تحقيق ذلك، وركز أيضاً على ضرورة وجود لجنتين، أحدهما حقوقية والأخرى لتعويض أملاك الأهالي، وهذه من الضرورات القصوى التي يجب العمل عليها، كما يجب دخول منظّمات إنسانية وإغاثية لمساعدة الأهالي على تعويض الضّرر، وتوفّير ظروف آمنة لعودتهم،

ضرورة دعم الأهالي

وطالب علي؛"الأعمال التي قام بها المرتزقة كدمار وتخريب بيوت الأهالي تحتاج لدعم وتعويض مادّي، ليستطيعوا ترميم بيوتهم المتضرّرة وتعويض ما فقدوه»،

مؤكّداً، إنّ المسألة الأمنية كانت محور النقاش الرئيسي أيضاً، وأنّ لجنة مهجّري سري كانيه طالبت خلال الاجتماع بحل جميع الإشكالات الأمنية، وفتح الطرقات وإزالة الحواجز وإخراج المستوطنين إلى جانب تحسين مستوى الخدمات في المنطقة،

وفي الختام، أكّد المنسّق الإعلامي للجنة مهجري سري كانيه «دلو محمد علي» إنّ الفترة المقبلة ستشهد عقد اجتماعات مع ممثلي الحكومة السورية المؤقتة؛ بهدف التنسيق، خاصةً في الجوانب الأمنية، لضمان عودة السكان بشكلٍ آمن، مشيراً، إلى أنّ الأوضاع تتّجه نحو التحسّن، داعياً المهجّرين إلى الاستعداد للعودة خلال فترة قريبة.

رئيس مركز ميترو لحرية الصحفيين: سنوثّق جميع الانتهاكات بحق الصحفيين للقضاء الدولي

قامشلو/ دعاء يوسف ـ أكد رئيس مركز ميترو لحرية الصحافة في إقليم كردستان «رحمن غريب» إن الصحفيين ولا سيما الكرد كانوا ولا يزالون من أكثر الفئات تعرضاً للقمع والتحريد من الحقوق وسط بيئة تفتقر إلى الديمقراطية والشفافية، ومن خلال تحركات واتفاقيات دولية يسعى المركز إلى نقل ملف الانتهاكات بحق الصحفيين إلى المحافل الدولية، في محاولةٍ لتعزيز حرية التعبير وترسيخ بيئة أكثر أماناً للعمل الصحفي، والدفاع عن صوت الحقيقة في مواجهة القمع والتضليل،

في ظل تصاعد الانتهاكات بحق الصحفيين في الشرق الأوسط، تتزايد التحذيرات من تدهور واقع الحريات الإعلامية وحقوق العاملين في المجال الصحفي خاصةً في المناطق التي تعاني من النزاعات والاضطرابات السياسية، وقد واجه العديد من الصحفيين في روج آفا وأجزاء كردستان العديد من الانتهاكات بحقهم، فيما تعرضوا للقصف والقمع، وقد شهدت المنطقة استشهاد صحفيين في العديد من الهجمات الجوية على المنطقة، وكانت هذه الانتهاكات على مرأى العالم أجمع.

حماية الصحفيين

هذا وبيّن رئيس مركز ميترو لحرية الصحافة في إقليم كردستان «رحمن غريب»، خلال حديثه عن وضع الصحفيين في الشرق الأوسط؛"لقد سطرت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية العديد من التقارير عن العالم، وخاصةً الشرق الأوسط والانتهاكات التي طالتهم، وهذا يؤكد أن حقوق الصحفيين على صفيح ساخن من الانتهاك»،

كما يرى غريب، أنه عند الحديث عن حقوق المرأة وحرية التعبير والإنترنت وغيرها من الأمور تكون دول الشرق الأوسط وخاصةً سوريا والعراق في آخر القائمة، ولكنها تتصدّر قوائم الإحصاءات في الفساد والانتهاكات وعدم الشفافية والقتل، ورجح الأمر لغياب الديمقراطية في البلدان،

ونوه إن الشعب الكردي أكثر من تعرض للانتهاك والتجريد من الحقوق في الشرق الأوسط؛"لقد كنا ضحية الديكتاتورية والرأسمالية التقسيمية، ولنواجه هذا القمع وننهي زمن التحكم بالكلمة والخوف من السلطة يجب أن نقوم بتوجيه الحربات والدفاع عن صوت الحقيقة وحماية ناقلي صوت الشعب الكردي للعالم»،

وتابع؛"أهم ما يجب خلقه هنا، هو بيئة ملائمة لعمل الصحفيين وترسيخ وتعميق حريات الصحافة في جميع أنحاء البلاد، وإن كنا نقف في وجه كل اعتداء بحق الصحفيين سنستنفر البلاد وترتفع رايات الحرية، ولكن للأسف يمكن للشعوب عولمة كل شيء من سياسة وأخبار مضللة وبيئة، ولكن التضامن الكردي أهم جزء يجب العمل عليه وعولمته، فهو الذي سيخلق الفرق والتفاهمات على جميع الأصعدة، ويعيد الحقوق لأصحابها»،

انتهاكات بحق الصحفيين

وكون مركز ميترو معني بحقوق الصحفيين وحمايتها، يسعى من خلال الانتفاق الذي وقعه مع اتحاد الإعلام الحر في ٢٥ نيسان الجاري إلى نقل ملف الانتهاكات بحق الصحفيين إلى المحافل الدولية؛"لقد شهدت مناطق روج آفا كسائر أجزاء كردستان، العديد من الانتهاكات بحق الصحفيين، وخاصةً بالدرونات التركية الإيرانية، وهناك العديد من الاتفاقات والنقاشات مع المنظمات الدولية، إلا أن الأمر صعب، إذ يحتاج كل انتهاك إلى شهود وعملية توثيق ورصد، ولكننا نسعى لنقل جميع هذه الجرائم، كخبرة استهداف «هيرو بهاء الدين وكلستان تارا وزملائها» من قبل تركيا» على سبيل المثال،

وعن ملف الانتهاكات بحق الصحفيين أردف؛"لقد تناقشنا مع المنظمات المعنية بحقوق الصحفيين واتحاد الإعلام الحر، ونحن في جميع المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات الدولية ندين هذه الانتهاكات، وفضحت الجيش التركي والجيش الإيراني اللذين يستهدفان الصحفيين ويقمعان صوتهم، كما تطرق إلى أهمية الاتفاقات بين المؤسسات والاتحادات والمنظمات المعنية بالشأن الصحفي والإعلامي؛" نحن كمنظمات كردية وإعلاميين ومؤسسات، نحتاج تنظيم وتوحيد الرؤى وحض خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي، ويجب أن نعني العمل الصحفي الداعي للسلام والمناقشة لفضايا وحقوق المرأة والتوثيق والرصد، فكل هذه المجالات يجب أن يتدرب الصحفيين على تطويرها، ويجب تدريب الصحفيين على موضوعات جديدة مثل الإعلام البيئي»،

واختتم رئيس مركز ميترو لحرية الصحافة في إقليم كردستان «رحمن غريب»؛" استنفذ هذه الاتفاقيات لنا آفاقاً جديدةً لنقل معاناة الصحفيين وحماية حقوقهم، ولقد رأينا روج آفا تحت النيران وتُضرب من قبل الإرهابيين ولكنني عندما زرتها رأيت الاستقرار والسلم وأناس مُقبلين على الحياة بسعادة، وإعلام يسعى لكشف الحقائق دون تزييف وهذا ما سنعمل على نقله للعالم» .

وهذا مخالف لجميع المعايير الدولية في جنيف»،

الدين والحياة

اللغة نعمة إلهية للتعارف لا للتقاتل

علي زاخراني

حين نتأمل في هذا الكون الفسيح، ندرك أن الاختلاف ليس خللًا، بل سرّ الجمال فيه، وسنّة من سنن الله التي لا تتبدل، ومن أعظم صور هذا الاختلاف وأجلّها «الألسنة واللغات»، ذلك التنوع الذي لم يجعله الله سببًا للفرقة، بل آيةً من آياته الدالة على حكمته وقدرته، يقول الله تعالى: «وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ».

إن اللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب، بل وعاء الفكر، ومرآة الهوية، وجسرٌ يمتد بين الماضي والحاضر، يحمل في طياته تاريخ أمة، وثقافتها، وآلامها وآمالها، فاللغة روحٌ تسري في كيان الشعوب، تحفظ ذاكرتها، وتصوغ وعيها، وتحد ملامحها بين الأمم.

وقد بيّن القرآن الكريم حقيقةً عظيمة، حين قرر أن الرسالات الإلهية لم تُبعث إلا بلغة القوم، فقال تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ».

وفي ذلك تأكيدٌ على أن اللغة ليست أمرًا هامشيًا، بل أساس الفهم، ومفتاح البيان، وجسر الهداية، فكيف يُطلب من أمةٍ أن تتخلى عن لغتها، وهي الوسيلة التي بها نفهم دينها، وتحفظ تراثها، وتدرك رسالتها؟

إن الاختلاف اللغوي في الإسلام ليس مدعاةً للتنازع، بل دعوةٌ إلى التعارف والتكامل، كما قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا». فالتعارف لا يقوم إلا على الاعتراف بالآخر، واحترام خصوصيته، وفي مقدمة ذلك، لغته التي هي عنوان وجوده ولسان هويته.

ومن هنا، فإن كل لغة في هذا العالم هي نعمةٌ من نعم الله، نستحق أن نُحفظ ونُصان، وأن يُحتفى بها، لا أن تُهمّش أو تُحارب. فالاعتزاز باللغة ليس تعصبًا أعمى، بل هو شكرٌ لله على نعمة عظيمة، ما دام لا يتحول إلى استعلاءٍ على الآخرين أو ازدراءٍ لهم، وإذا نظرنا إلى واقعنا، وجدنا أن اللغة الكردية، كغيرها من لغات الشعوب، تمثل تراثًا عريقًا، وهويةً متجذرة، وتاريخًا ممتدًا عبر القرون، إنها ليست مجرد ألفاظٍ تُنطق، بل حكاية شعب، وصوت أمة، ونبض حضارة، ومن حق أهلها أن يعتزوا بها، وأن يحتفلوا بها، وأن يورّثوها لأبنائهم، وأن يجعلوها وسيلةً لنشر الخير والعلم، لا أداةً للصراع والانقسام، غير أن الفضية الأعمق ليست في اللغة ذاتها، بل في اللسان الذي يحملها، فاللسان قد يكون سببًا في البناء وقد يكون أداةً للهدم، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت».

وقال أيضًا: «وهل يكبّ الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم»، فالكلمة مسؤولية، واللسان أمانة، والإنسان محاسبٌ على ما يقول قبل ما يفعل، لذلك، فإن الواجب على الإنسان أن يجعل لسانه رسول خير، ينشر به المحبة، ويطفئ به نار الفتنة، ويقرب به بين القلوب، مهما اختلفت لغاتهم وأعراقهم، فالقيمة الحقيقية ليست في اللغة التي نتكلم بها، بل في المعاني التي نحملها، والقيم التي نبنيها، والخير الذي نصنعه،

إن العالم اليوم أحوج ما يكون إلى هذه الحقيقة، فالتنوع اللغوي ليس تهديدًا، بل ثراء، وليس سببًا للصراع بل فرصةً للتكامل، وإن الأمم التي تحترم لغاتها، وتحفظها، وتطوّرها، هي أمةٌ حيّة تعرف جذورها، وتحسن بناء مستقبلها،

وفي الختام، تبقى اللغة نعمةً عظيمة تستوجب الشكر، واللسان أمانة تستوجب الحفظ، فلنحفظ ألسنتنا من الزلل، ولنصن لغاتنا من الضياع، ولنستخدمها فيما يرضي الله، ويخدم الإنسان، ويعزز قيم التعايش والسلام، فاللغة في جوهرها ليست سلاحًا يُشهر، بل جسرٌ يُبنى، ومن أحسن بناء الجسور، وصل إلى القلوب قبل الآذان.

رسائل دعم من ناشطات الشرق الأوسط لوحدات حماية المرأة

مركز الأخبار ـ زار وفد من أكاديمية جنولوجي في الشرق الأوسط مقر وحدات حماية المرأة، حيث سلّم رسائل دعم من ناشطات نسويات في المنطقة. وخلال الزيارة، عبّرت عضوة القيادة العامة لوحدات حماية المرأة روهلات عفرين عن تقديرها لهذه المبادرة، مؤكدة أن الدعم الشعبي يشكّل مصدراً مهماً للشرعية والثقة بقواتها؛ وذلك يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من شهر نيسان الجاري.

وكان في استقبال الوفد كل من عضوة القيادة العامة لوحدات حماية المرأة روهلات عفرين، والناطقة باسم الوحدات، روكسن محمد، إلى جانب عدد من القياديات، حيث جرى تسليمهن الرسائل.

في البداية، شكرت روهلات عفرين باسم وحدات حماية المرأة، الناشطات على رسائل الدعم التي أرسلنها. وقالت: «نحن متمسكات بموقفنا بشأن نيل الاعتراف الرسمي بقواتنا»، مضيفة: «ما دامت قواتنا، كوحدات حماية المرأة، معترفة بها من قبل شعبنا وفي مجتمعنا، فهذا هو الاعتراف الحقيقي والمثالي الذي نريده. ونحن فخورات بذلك».

وتابعت روهلات عفرين حديثها بالقول: «في ظل وجودنا في مناطقنا واعتراف شعبنا بنا، فهذا كافٍ، وسنبقى في مناطقنا ندافع عن حقوق شعبنا، ونحن فخورات بذلك».

وعلى هامش اللقاء، تحدثت لوكالة أنباء هاوار عضوة أكاديمية جنولوجي في الشرق الأوسط، «زاهدة معمو»، قائلةً: «لقاؤنا اليوم مع وحدات حماية المرأة جاء بهدف تسليمها رسائل من نساء في الشرق الأوسط اللواتي يعرفن وحدات حماية المرأة ويدعمنها».

وأضافت أن الرسائل هي من ناشطات وصحفيات من مصر واليمن ولبنان والسودان، وقد أرادت الناشطات من خلالها التعبير عن مشاعرهن تجاه دور وحدات حماية المرأة ودعمهنّ لها.

ولفتت «زاهدة معمو» إلى أنه: «عندما يتم الحديث عن الحركات النسوية، وأينما كان وجودها، تحاول النساء الوصول إلى بعضهنّ والوقوف إلى جانب بعضهن البعض. لذلك نشكر النساء اللواتي عبّرن عن دعمهن لوحدات حماية المرأة».

وأكدت زاهدة أن وحدات حماية المرأة باتت مثالاً للمرأة الحرة في الشرق الأوسط، نتيجة كفاحهن ونضالهن في وجه داعش، وهذا ما يؤكد أن المرأة تستطيع الوقوف ضمن أي أيديولوجيا، والكفاح من أجل نيل حقوقها.

مقتطفات من رسائل الناشطات لوحدات حماية المرأة

كتبت الإعلامية والدكتورة المصرية «نسرين معتوق» في رسالتها الكلمات التالية: «حارسات الشمس.. كيف أعادت المرأة الكردية صياغة مفهوم البطولة»، مضيفة: «في تاريخ الصراعات المعاصرة، تبرز محطات لا يمكن تجاوزها عند الحديث عن الصمود الشعبي. ومن أبرز هذه المحطات تجربة وحدات حماية المرأة في شمال وشرق سوريا».

وأوضحت الدكتورة نسرين أن هذه التجربة لم تكن مجرد ردّ فعل عسكري على التهديدات، بل كانت ضرورة وجودية لحماية حياة المرأة وكرامتها في زمنٍ تكالبت فيه قوى التطرف والظلام.

بينما الصحفية والناشطة النسوية اليمنية «ماجدة طالب»، فقد كتبت: «حين تصبح الحماية طريقاً إلى السلام» رسالة من امرأة من اليمن... لكنني لست وحدي، أنا امتداد لكل امرأة وجدت نفسها يوماً في قلب حرب، أو على هامشها، أو خُتّ ظلها الثقيل. أكتب هذه الكلمات لا كضحية، بل كشاهدٍ نجا. وكصوتٍ يرفض أن يبقى صامتاً، لأكثر من عقد، عشتُ كما عاشت آلاف النساء، في عالمٍ تتكرر فيه الحروب وتتغير فيه الوجوه، لكن الألم يبقى واحداً، وفي هذا العالم، قيل لنا دائماً إن الحماية تأتي من الخارج، من قوةٍ أعلى، من سلاح أكبر، لكن: الحقيقة التي تعلمناها، نحن النساء، كانت مختلفة تماماً. رأينا نساءً في مناطق النزاع في سوريا وغيرها، يواجهن تنظيمات متطرفة مثل داعش، لا لأنهن يعشقن الحرب، بل لأنهن أدركن أن الدفاع عن الحياة لا يمكن تأجيله، هؤلاء النساء لم يكنّ مجرد مقاتلات، بل حاميات للإنسان، للذاكرة، ولما تبقى من معنى الأرض».

وفي السياق، عبّرت المدافعة والناشطة السودانية في قضايا المرأة، «هداية تاج الأصفياء» عن دعمها الكامل لانضمام وحدات حماية المرأة إلى هيكلية وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة. وتقديراً العالي لدورها الجوري في دحر داعش وحماية المدنيين من القهر والعنف والتكفير.

وأكدت أن هذه الوحدات قدّمت نموذجاً لافتًا للشجاعة والانضباط والالتزام الإنساني مشددةً على أن الدفاع عن الوطن لا ينفصل عن الدفاع عن الكرامة والحرية والمساواة.

وأضافت أن إدماجها المؤسسي ضمن جيش الدولة السورية يمثّل خطوة تتجاوز بعدها الأمني لتجسّد ملامح عقد اجتماعي جديد في سوريا، يقوم على المواطنة المتساوية، والشراكة الوطنية، والاعتراف بدور المرأة بوصفها فاعلة أساسية في صنع الأمن والسلام، بما يعزّز احترافية المؤسسة العسكرية ويعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع.

في حين جاءت في رسالة الممثلة والإعلامية ومرشحة الرئاسة اليمنية السابقة، «ذكرى أحمد علي» التالي: «إن وحدات حماية المرأة كانت في طليعة تشكيل جناح عسكري نسائي متكامل. وقد لعبتْ دوراً محورياً في الحرب ضد التنظيمات المتطرفة، وعلى رأسها داعش، الأكثر شراسة وعداوة، حتى حققتْ النصر عليها».

وأضافت: «وعندما استُدعيت الحاجة إليكنّ لم تتراجعن، بل حوّلتْ الدور الأنثوي إلى قوة وعزيمة يُعتدّ بها، من حيث القدرة والانضباط العسكري، ونحن نقف معكنّ في مطلبكنّ. ولكنّ كل الحق في الاستمرار بالمطالبة بالانضمام إلى الجيش السوري الجديد كمقاتلات وقوة نسائية فاعلة، لتكنّ نواة هذا التأسيس العسكري».

وفي ختام الرسائل، كتبت عضوة أكاديمية جنولوجي ـ لبنان، «آلاء فرح»: «أكتب إليكنّ اليوم بكل فخر وامتنان، وأنا أستحضر صور الشجاعة التي جسّدتها كل يوم، أنتنّ لستنّ فقط مقاتلات على أرض المعركة، بل رمز حي للقوة والإرادة والكرامة، لقد أثبتنّ للعالم أن المرأة قادرة على الوقوف في الصفوف الأولى، تدافع عن أرضها وشعبها وقيمها بكل عزمة وإصرار، إن نضالكنّ لا يقتصر على حمل السلاح، بل هو نضال من أجل الحرية والعدالة والمساواة، ورسالة لكل امرأة بأن صوتها مهم، وأن وجودها ليس هامشياً، بل أساسي في صناعة المستقبل».

وفي ختام اللقاء، تقدّمت القيادية روهلات عفرين بالشكر مرة أخرى للنساء اللواتي أرسلن رسائل الدعم، وقدّمت وحدات حماية المرأة هديةً رمزية لأكاديمية جنولوجي في الشرق الأوسط.

منصة الدفاع والتضامن في آمد تدعو لفتح معبر كوباني مع باكور كردستان

مركز الأخبار ـ طالبت منصة الدفاع والتضامن في آمد، المنظمات الدولية، إلى التدخّل لتأمين وصول شاحنات المساعدات إلى كوباني، ووجهت انتقاداتٍ للحكومة السوريّة المؤقتة، بعد محاولة تدخّلها في المساعدات الإنسانية، مؤكدةً إن هذا الأمر غير مقبول.

وأكد سردار كسكين، المتحدث باسم المنصة، على إن قافلة المساعدات الثانية، التي تضمّ موادّ أساسية كالمستلزمات الصحية والغذائية والبطانيات وأغذية الأطفال والمياه والوقود، قد أُوقفت عند معبر كوباني ـ كِلِيس الحدودي بريف حلب الشمالي في ١٨ نيسان، ومُنعت من المرور.

وأضاف أن شاحنات المساعدات تُحتجز في مستودعات إدارة الكوارث والطوارئ التي تديرها الحكومة التركية، وشدد، على ضرورة فتح معبر مرشد بينار ـ كوباني الحدودي، لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى كوباني دون انقطاع. وبسرعة وأمان، كونه أقصر الطرق وأكثرها استدامة. ودعا المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته في مواجهة هذا الوضع المأساوي، وإيصال المساعدات التي جُمعت لكوباني.

منظمة العمل الدولية تُحذّر من المخاطر النفسية والاجتماعية على العمال

مركز الأخبار ـ حذّرت منظمة العمل الدولية في تقريرٍ حديث، بأن المخاطر النفسية والاجتماعية على العمال من الإجهاد والمضايقة وأيام العمل الطويلة، تتسبب بمقتل ٨٤٠ ألف شخصاً سنوياً في أنحاء العالم، وترتبط معظمها بأمراض القلب والاضطرابات النفسية.

وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، التي تستند خصوصاً إلى بيانات منظمة الصحة العالمية، فإن عوامل الخطر النفسية والاجتماعية المرتبطة بالعمل، تؤدي إلى «حوالي ٨٤٠ ألف وفاة سنوياً تُعزى إلى أمراض القلب والأوعية الدموية أو إلى اضطراباتٍ عقلية».

وأشارت المنظمة، إلى إن «أصول هذه الأمراض غالباً ما تكون متعددة العوامل». ولفت التقرير، إلى أن العديد من الدراسات الطولية «تسلط الضوء على تأثير الحالات النفسية والاجتماعية السلبية في بيئة العمل والصحة العقلية والقلبية والأوعية الدموية».

ويحدد التقرير، خمسة عوامل خطر نفسية اجتماعية رئيسة مرتبطة بالعمل، «الإجهاد، وساعات العمل الطويلة، والتعرض لمضايقات، وعدم توازن بين الجهد والمكافأة، وانعدام الأمن الوظيفي».

واختتمت المنظمة تقريرها، بتعزيز البحث وتوفير بيانات منتظمة ومتناسقة وقابلة للمقارنة على الصعيد العالمي، وتقييم السياسات المتبعة بشكلٍ أكثر دقة لنشر الأساليب الفعالة.

الأعمال الأدبية غير المكتملة... نصوص مفتوحة على الزمن وقراءات لا تنتهي

الدرباسية/ نيرودا كرد ـ تُشكّل الأعمال الأدبية غير المكتملة ظاهرةً لافتةً في تاريخ الأدب العالمي، إذ تفتح نافذة نادرة على لحظة التكوين الإبداعي، قبل أن يصل النص إلى صيغته النهائية، فهذه الأعمال التي توقفت لأسباب متعددة، لم تفقد قيمتها، بل تحوّلت إلى مادة خصبة للقراءة والتأويل، وأحيانًا إلى لغزٍ أدبي يثير اهتمام النقّاد والقرّاء على حدٍ سواء.

تُعيد ظاهرة الأعمال الأدبية غير المكتملة طرح أسئلة جوهرية حول طبيعة الإبداع وحدوده. في عالمٍ تتقاطع فيه التجارب الإنسانية مع التحولات التاريخية والسياسية، فبين مسوداتٍ توقفت عند عتبة الاكتمال، ونصوصٍ نُشرت بعد رحيل أصحابها، تتكشف ملامح أدبٍ لا يُقاس فقط بما أُنجز، بل أيضًا بما تُرك مفتوحًا على احتمالات لا نهائية.

من فرانز كافكا الذي خلّف نصوصًا مربكة للزمن الأدبي، إلى كارل ماركس الذي لم يُتمم مشروعه الفكري الأشهر، مرورًا بأسماءٍ عالمية وعربية وكردية، تبدو هذه الأعمال وكأنها شهاداتٌ حيّة على صراع الإنسان مع الزمن، ومع شروط الواقع التي كثيرًا ما تعترض اكتمال الفكرة.

في هذا السياق، لا تنفصل الأعمال غير المكتملة عن بيئتها، بل تعكس في كثير من الأحيان ظروف القمع أو المرض أو المنفى أو حتى التحولات الفكرية العميقة، وهو ما يجعلها أقرب إلى وثائق مفتوحة، تتيح للقارئ/والناقد معًا إعادة بناء النص، وقراءة ما بين السطور، واستنطاق ما لم يُكتب، وبينما يُنظر تقليديًا إلى الاكتمال بوصفه شرطًا للجودة، تطرح هذه الأعمال تصورًا مختلفًا، حيث يتحول النقص إلى قيمة جمالية ومعرفية. وبغدو النص فضاءً حيًّا يتجاوز حدود المؤلف، من هنا، تكتسب هذه الظاهرة أهمية خاصةً في النقاشات الأدبية المعاصرة، بوصفها مدخلًا لفهم أعمق لمسار الإبداع. وللعلاقة المعقدة بين الكاتب ونصه. وبين ما يُقال وما يبقى معلّقًا في أفق الكتابة.

الأعمال غير المكتملة في الأدب العالمي

في سياق الأدب العالمي، تُعدُّ روايتا «المحاكمة» و«القلعة» للكاتب فرانز كافكا من أبرز النماذج على الأعمال غير المكتملة، فقد ترك كافكا هاتين الروايتين دون صياغة نهائية واضحة، بل إن بعض

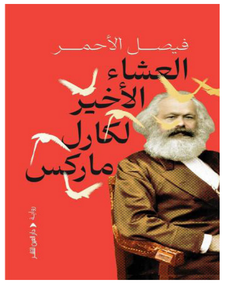

أجزائهما جاءت في شكل فصول غير مرتبة أو مسودات متعددة، وبعد وفاته، تولّى صديقه ماكس برود مهمة نشرهما اعتمادًا على المخطوطات المتبقية. رغم وصيته بإتلافها.

ففي الأدب الإنجليزي، نجد مثالًا بارزًا في رواية «غموض إدوين درود» للكاتب تشارلز ديكنز، التي توقفت فجأة بسبب وفاة مؤلفها، تاركةً خلفها نهاية مفتوحة وغامضة، كما تُعد رواية «ساندیتون» للكاتبة جين أوستن مثالًا آخر على النصوص التي بقيت في شكل مسودة أولية نتيجة المرض، ما جعلها مشروعًا أدبيًا غير مكتمل لكنه غني بالدلالات.

أما في الأدب الفرنسي، نُشرت رواية «وفار وبيكوشيه» للكاتب غوستاف فلوبير بعد وفاته، رغم أنها لم تصل إلى الشكل النهائي الذي كان يطمح إليه، وتعكس هذه الرواية مشروعًا فكريًا نقديًا واسعًا، ظل مفتوحًا بسبب عدم اكتماله.

بالنسبة للأدب الحديث، فإن رواية «أصل لوبر» للكاتب فلاديمير نابوكوف، تُعد مثالًا على النصوص التي بقيت في شكل ملاحظات ومسودات، كما نُشرت رواية «٢٦٦٦» للكاتب روبرتو بولانيو بعد وفاته اعتمادًا على ترتيب غير نهائي، ما يطرح تساؤلات حول دور الناشر في تشكيل النص.

الكلاسيكيات الناقصة.. مشروع لم يكتمل

تُعدُّ «حكايات كانتربري» للكاتب جيفري تشوسر مثالًا بارزًا على مشروع أدبي لم يكتمل، إذ بقيت الحكايات أقل من العدد الذي كان مخططًا له. ما منح العمل طابعًا مفتوحًا على احتمالات متعددة، كما أن ظاهرة عدم الاكتمال لا تقتصر على الأدب. بل تمتد إلى الفكر والعلوم، حيث يُعد كتاب «رأس المال» للمفكر كارل ماركس من أبرز الأمثلة، إذ لم يُنجز سوى الجزء الأول بشكل كامل. بينما قام فريدريك إنجلز بتحرير ونشر الأجزاء اللاحقة اعتمادًا على مخطوطاته.

وفي الفلسفة، يُنسب كتاب «إرادة القوة» إلى فريدريك نيتشه، رغم أنه نُشر بعد وفاته اعتمادًا على ملاحظات متفرقة، ما أثار جدلًا حول طبيعته كنصٍ مكتمل أو مشروع غير منجز. أما في العلوم، فقد ترك إسحاق نيوتن عددًا كبيرًا من المخطوطات غير المكتملة في مجالات متعددة، كما

احتفظ تشارلز داروين بمشاريع علمية لم تكتمل، رغم نشره أعمالًا أساسية مثل «أصل الأنواع».

الأدب العربي والكردي.. بين المسودات والرمزية المفتوحة

في الأدب العربي، تظهر هذه الظاهرة بوضوح في بعض التجارب، فقد ترك إبراهيم الكوني مشاريع أدبية في شكل أفكار أو مسودات غير مكتملة، كما توقفت بعض نصوص يوسف إدريس عند مراحل مختلفة من الكتابة، وفي سياق آخر، تبرز رواية «أولاد حارتنا» للكاتب نجيب محفوظ بوصفها نموذجًا للنص المفتوح تأويليًا، رغم اكتمالها من حيث البناء، بسبب رمزيتها واتساع قراءاتها، أما في الأدب الكردي، يُعد نورالدين ظاظا من الأسماء التي ارتبط إنتاجها بنصوص ودراسات لم تُنشر أو لم تكتمل بشكل نهائي، وهو ما يعكس تأثير الظروف التاريخية والسياسية على مسار الإنتاج الثقافي.

أسباب عدم الاكتمال ودلالاته

تتعدد أسباب عدم اكتمال الأعمال الأدبية والفكرية بين الوفاة المفاجئة، أو المرض، أو التحولات الفكرية، أو حتى توقف الكاتب عن المشروع بإرادته، ومع ذلك، فإن هذه الأعمال تكتسب أهمية خاصة، لأنها تكشف مراحل تشكّل النص، وتمنح القارئ فرصة الانخراط في عملية التأويل.

في النهاية، لا يمكن النظر إلى الأعمال غير المكتملة بوصفها نصوصًا ناقصة فحسب، بل باعتبارها فضاءات مفتوحة تعبّر عن ديناميكية الإبداع الإنساني، فهي نصوص لا تتوقف عند حدود ما كُتب، بل تمتد إلى ما كان يمكن أن يُكتب. لتبقى حاضرة في الذاكرة الثقافية بوصفها أعمالًا حيّة، قابلة لإعادة القراءة والتفسير عبر الزمن.

تلك التي لا ترن

عدنان الدوسري

في مساءٍ ثقيلٍ من ليالي الغربة، كأن الليل فيه لا يهبط... بل ينهار، كان يمشي، لا لأنه يريد الوصول، بل لأن التوقف صار أشبه بالسقوط، الغربة لم تعد مدينةً غريبة، بل صارت مرآةً لا تعكسه؛ كلما نظر فيها، تلاشى، الأضواء على امتداد الشارع كانت باهتة، كأنها تعتذر عن عجزها، والريح، وهي تعبث بمعطفه، بدت كأنها تفتّش عن شيءٍ لم يعد موجودًا فيه، رفع رأسه إلى السماء، بل كمن يرفع شهادةً أخيرة: أنه ما زال هنا... رغم كل شيء، تمتم بكلماتٍ لم تكتمل، لم يكن ينتظر جوابًا... كان فقط يخشى أن يموت صوته قبل أن يسمعه أحد ـ حتى لو كان هو.

رنّ الهاتف، جمّد مكانه، نظر إلى الشاشة كما لو كانت قدرًا يُعرض عليه، رقمٌ غريب، تركه يرنّ، لأن كل ما يأتيه... يأتي متأخرًا، وكل شيءٍ يتأخر... لا يُنقذ، عاد يمشي، ثم فجأة ـ انفجر الصوت، اصطدامٌ عنيف، شقّ سكون الليل، كأن شيئًا في العالم قرر أن ينكسر عامدًا، تجمّع الناس بسرعةٍ مريبة، كما لو أن الألم مشهدٌ مألوفٌ لديهم يُستدعى دون دعوة، اقترب... ببطءٍ بثقيلٍ بلا فضول، شاهد رجل داخل السيارة، ساكن، هادئ، أكثر مما ينبغي، مفارقاً الحياة، حدّق فيه طويلا... ثم قال بصوتٍ لم يسمعه أحد:

ـ يا لحسن حظك... لم تُمهلك الحياة لتعتادها.

لم يشعر بالحزن، شعر بأن النهاية، حين تأتي دفعةً واحدة... تكون أرحم من هذا التآكل البطيء، انسحب، كما ينسحب ظلٌّ من جسدٍ لم يعد يخصّه، لكن الهاتف عاد يرنّ، هذه المرة، كان الصوت أشبه بإصرارٍ لا يُرفض، أجاب.

ـ ألو...

خرج صوته كأنه آتٍ من مكانٍ بعيد، مكانٍ لا يسكنه أحد.

ـ معك مخفر الشرطة، أنت مطلوب بسبب ديون متراكمة، عليك الحضور فورًا.

صمت.

ليس لأن الصدمة كبيرة...

بل لأن الألم لم يعد يجد مكانًا جديدًا ليجلس فيه.

ثم قال بهدوءٍ مخيف:

ـ سآتي.

أغلق الهاتف، لم يغضب، لم ينهار، فقط... لم يتفاجأ، جلس على مقعدٍ مهمل، كأن المدينة تركته له عن قصد، أخرج هاتفه، فتح الأسماء، مرّت الوجوه أمامه... لا كأصدقاء، بل كذكرياتٍ فشلت في أن تبقى، أسماءٌ كانت يومًا ملاذًا... وصارت الآن مجرّد حروفٍ لا تردّ بدأ يكتب:

أنا بحاجة... توقف، تفاجأ بأنه لا رصيد لديه، نظر إلى العبارة طويلًا، ثم ابتسم... تلك الابتسامة التي لا تُرى، بل تُؤلم،

ـ حتى الاستغاثة... تُشترى.

أعاد النظر في الأسماء، بحث عن أحدٍ... واحدٍ فقط... قلبٍ لم يتقن الغياب، لم يجد، أغلق القائمة، فتح أيقونة الملاحظات... كأن الورق الرقمي هو الشيء الوحيد الذي لا يخذله، وكتب:

أنقذوا إنسانًا... أو دعوا كلماته تروي كيف مات واقفًا.

ثم توقف...

وكأن شيئًا في داخله قرر أن يستذكر الشاعر أحمد مطر:

"لمس الطبيب خافقي،

وقال: هل هنا ألم؟

قلت: نعم...

سكت لحظة..."

كأن الكلمات مَرّت عبر جرحٍ مفتوح، ثم أكمل:

"فشقّ جيب معطفي...

وأخرج القلم...

قال: ليس سوى قلم...

قلت: بل هذا

صوتي حين يُخنق،

يدي حين تُكبّل،

وشاهدٌ...

لا مَوت شهادته"

رفع عينيه، المدينة لم تتغيّر، ما زالت تمشي دون اكتراث... دون أن تشعر، ما زالت ممتلئة... أمّا هو... فبقي جالسًا، يحمل هاتفًا بلا رصيد، وقلبًا مثقلًا بنداءاتٍ لم تخرج، وفي لحظةٍ لم يسبقه إليها أحد... فهم الحقيقة التي تأخرت كثيرًا: لم تكن محفظة هاتفه فارغة... بل كانت ممتلئة حدّ الاختناق بكل الذين لم يردّوا.

الرقة... حين يتحوّل «التنظيم العمراني» إلى أداة تغيير ديمغرافي

منذ نيسان 2026، لم تعد مدينة الرقة كما كانت في وعي سكانها، ولا في تفاصيل حياتهم اليومية. المدينة التي خرجت قبل سنوات قليلة من تحت ركام الحرب ضد داعش، لتبدأ رحلة شاقة نحو التعافي، وجدت نفسها اليوم أمام مشهد جديد من الصراع، لا يقل قسوة عن سابقه، وإن اختلفت أدواته وعناوينه. فبين قرارات «تنظيمية» تصدرها الحكومة السورية المؤقتة، وجرافات تقتحم الأحياء، وسكان يقفون أمام منازلهم كمن يقف أمام ذاكرته وهي تُقتلع، تتكشف ملامح أزمة مركّبة، تتجاوز البُعد الخدمي والإداري، لتلامس أسئلة الهوية والوجود والحقوق.

محمد عيسى

في قلب هذه الأزمة، تبرز قضية هدم مئات المنازل، التي تتركز بشكلٍ لافت في الأحياء ذات الغالبية الكُردية، ما يفتح الباب واسعاً أمام قراءة سياسية وأمنية لما يجري. تتجاوز الرواية الرسمية، وتضع ما يحدث في سياق أوسع من مجرد «إعادة تنظيم».

من «مخالفات عمرانية» إلى أزمة وجود

في ظاهرها، تبدو قرارات الهدم الصادرة عن بلدية الرقة والجهات المرتبطة بالمحافظة وكأنها جزء من خطة تنظيمية تهدف إلى إعادة ترتيب المشهد العمراني في المدينة، ومعالجة ما تصفه الجهات الرسمية بـ «المخالفات» و«التعديات على أملاك الدولة». غير أن القراءة الميدانية لهذه الإجراءات تكشف بوضوح أن ما يجري يتجاوز الإطار الإداري البحت، ليتحول إلى قضية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية معقدة، تمس جوهر الاستقرار المحلي وتثير تساؤلات جدية حول طبيعة المرحلة الانتقالية التي تعيشها المدينة.

فعلى الأرض، لا تبدو الأحياء المستهدفة موزعة بشكل عشوائي، بل تتركز بصورة لافتة في مناطق محددة، أبرزها حي الأندلس المعروف محلياً بـ «حي الكرد»، إضافة إلى الأحياء الواقعة شمال خط السكة الحديدية وصولاً إلى محيط دوار حزمة، هذه الجغرافيا، التي تتسم بكثافة سكانية كردية واضحة، تضفي على قرارات الهدم بعداً يتجاوز التخطيط العمراني، ليطرح تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الإجراءات تستند فعلاً إلى معايير تنظيمية موحدة، أم أنها تعكس توجهاً انتقائياً يرتبط بتركيبة سكانية بعينها.

الأكثر إثارة للقلق لا يقتصر على نطاق هذه القرارات، بل يشمل أيضاً وتيرة تنفيذها المتسارعة، التي لم تترك مجالاً كافياً للسكان للتكيف أو البحث عن بدائل، فبحسب المعطيات المتداولة، قد يصل عدد المنازل المشمولة بقرارات الإخلاء والهدم إلى نحو ٤٠٠٠ منزل. وهو رقم يعكس حجم التأثير الإنساني المحتمل في مدينة لا تزال ترزح تحت ثقل الدمار الذي خلفته سنوات الحرب، ومع دخول الجرافات إلى بعض الأحياء وبدء عمليات الإزالة فعلياً، انتقل المشهد من حالة ترقب مشوب بالقلق إلى واقع ملموس، تتجسد فيه مخاوف السكان من فقدان المأوى والاستقرار.

في هذا السياق، لم يعد بالإمكان النظر إلى هذه الإجراءات بوصفها مجرد حملة تنظيمية عابرة، بل باتت تطرح إشكالية أعمق تتعلق بحق السكان في السكن والأمان، وحدود سلطة الدولة في إعادة تشكيل الفضاء العمراني دون مراعاة البعد الاجتماعي، فهل يمكن اختزال آلاف العائلات، بكل ما تحمله من امتدادات اجتماعية وتاريخية، ضمن توصيف إداري ضيق تحت مسمى «مخالفات»؟ أم أن ما يجري يعكس خللاً أوسع في إدارة المدينة، قد يعيد رسم خريطتها الديمغرافية تحت عناوين قانونية ظاهرها التنظيم، وباطنها إعادة ترتيب الواقع السكاني؟

حين تُلغى الوثائق ويُهدم الاستقرار

تُعد مسألة الملكية واحدة من أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في سياق قرارات الهدم الجارية، إذ لا تتعلق فقط بحيازة عقار، بل تمس جوهر العلاقة بين المواطن والدولة، فالأهالي الذين شملتهم هذه القرارات يؤكدون أنهم يمتلكون وثائق شراء رسمية، بعضها يعود إلى سنوات طويلة سبقت اندلاع الحرب في سوريا. وقد جرى تنظيمها وفق الأطر القانونية المعتمدة آنذاك، هذه الوثائق، التي شكّلت لسنوات ضمانة قانونية ومرجعية ثابتة لحماية حقوقهم، أصبحت اليوم موضع تشكيك أو تجاهل من قبل الجهات المعنية، ما يفتح الباب أمام تساؤلات عميقة حول معايير الاعتراف بالملكية وحدود السلطة في إعادة تعريفها.

هذا التحول لا يعني فقط خسارة منزل أو قطعة أرض، بل يشير إلى انهيار منظومة كاملة من الأمان القانوني، فعندما تفقد الوثيقة الرسمية قيمتها، يفقد الفرد أحد أهم أدوات الحماية في مواجهة السلطة، وتتحول العلاقة من إطار قانوني قائم على الحقوق والواجبات إلى علاقة غير متكافئة، يغلب عليها طابع القسر وفرض الأمر الواقع، وفي ظل هذا الواقع، يشعر السكان بأنهم مجردون من أي غطاء قانوني حقيقي، وأن مصيرهم بات مرهوناً بقرارات إدارية لا تتوفر فيها الشفافية الكافية.

ما بين الواقع والمخاوف المشروعة

في ظل هذه المعطيات، لم يكن مستغرباً أن تتصاعد المخاوف من أن تكون هذه الإجراءات جزءاً من سياسة أوسع، تهدف إلى إحداث تغيير ديمغرافي

في المدينة، على حساب الشعب الكردي، هذه المخاوف لا تأتي من فراغ، بل تستند إلى مجموعة من المؤشرات، أبرزها التركيز الجغرافي لعمليات الهدم، وغياب معايير واضحة لاختيار المناطق المستهدفة، إضافة إلى توقيت القرارات، الذي يأتي في مرحلة انتقالية حساسة تعيشها سوريا.

التغيير الديمغرافي، كسياسة، ليس جديداً في سياق الصراعات، وغالباً ما يتم تحت عناوين مختلفة، مثل «التنظيم» أو «إعادة الإعمار» أو «المشاريع الاستثمارية»، لكن: نتائجه تكون واحدة: إعادة تشكيل البنية السكانية، بما يخدم توازنات سياسية أو أمنية معينة

في حالة الرقة، يتقاطع هذا الاحتمال مع واقع هش، حيث لا تزال المدينة تفتقر إلى استقرار مؤسسي حقيقي، ما يجعلها عرضة لمثل هذه السياسات، ومع تداول أنباء ـ غير مؤكدة ـ عن نية إقامة مشاريع استثمارية في المناطق التي يتم إخلاؤها، تتعزز الشكوك، وتتحول إلى قناعة لدى شريحة واسعة من السكان.

أمام هذا الواقع، لم يبقَ أمام الأهالي سوى اللجوء إلى الشارع، للتعبير عن رفضهم ورفضهم للقرارات التي وصفوها بـ«الظالمة»، في دوار حزمة، أحد أبرز نقاط الاحتجاج، تجمّع العشرات في اعتصامات سلمية، رفعوا خلالها شعارات تؤكد أن «الحقوق خط أحمر»، في محاولة للفت الانتباه إلى ما يجري، هذه الاحتجاجات، رغم طابعها السلمي، تحمل دلالات عميقة، فهي تعكس حالة من الاحتقان المتراكم، وشعوراً متزايداً بالتهميش والاستهداف، كما أنها تشير إلى بداية تشكّل وعي جمعي، يرى في ما يحدث تهديداً وجودياً، لا مجرد أزمة خدمية، لكن: في المقابل، يواجه هذا الحراك تحديات كبيرة، أبرزها غياب الغطاء السياسي الواضح، وضعف القدرة التنظيمية، إضافة إلى المخاوف من التصعيد الأمني، ومع ذلك، فإن استمرار الاحتجاجات، ولو بشكل محدود، يعكس إصراراً على عدم الاستسلام.

بين مسؤولية الدولة وضرورة التكاتف

في جوهر هذه الأزمة، يبرز سؤال أساسي: ما هو دور الدولة في هذه المرحلة؟ هل هي جهة تنظيم وإدارة، أم طرف في صراع يعيد تشكيل الواقع السكاني؟

من المفترض أن تكون الحكومة، خاصة في مرحلة انتقالية، ضامناً لحقوق المواطنين، وحامياً لممتلكاتهم، لا جهة تهدد استقرارهم، فإعادة الإعمار، إن لم تكن قائمة على العدالة والشفافية، تتحول إلى أداة إقصاء، بدل أن تكون فرصة للتعافي.

في المقابل، تضع هذه التطورات الشعب الكردي في الرقة أمام تحدٍ كبير، يتمثل في ضرورة التكاتف والتوحد، لمواجهة ما يرونه تهديداً لوجودهم، فالتشرذم في مثل هذه اللحظات، لا يؤدي إلا إلى مزيد من الضعف، بينما يمكن للوحدة أن تشكل قوة ضغط، قادرة على فرض حضورها في المعادلة، التكاتف هنا لا يعني فقط التحرك الشعبي، بل يشمل أيضاً بناء خطاب موحد، والانفتاح على بقية شعوب المدينة، التي قد تجد نفسها في موقع مشابه في المستقبل، فالقضية، وإن بدت اليوم محصورة في إطار معين، إلا أنها تحمل في طياتها أبعاداً أوسع، تمس فكرة المواطنة نفسها.

في المحصلة، تقف الرقة اليوم عند مفترق طرق حاسم، فإما أن تتحول هذه الأزمة إلى فرصة لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، على أساس الحقوق والعدالة، أو أن تنزلق نحو مسار من التوتر والانقسام، قد يعيد إنتاج أزمات الماضي، بأشكال جديدة.

ما يجري في الرقة ليس مجرد قضية محلية، بل هو اختبار حقيقي لمسار المرحلة الانتقالية في سوريا، اختبار يكشف مدى قدرة السلطة على إدارة التنوع، واحترام الحقوق، وبناء دولة لا تقوم على الإقصاء، بل على الشراكة.

وفي ظل غياب إجابات واضحة حتى الآن، يبقى السؤال مفتوحاً: هل تُهدم المنازل فقط، أم يُعاد رسم ملامح المدينة...وسكانها؟

ناريمان أحمد: الدولة التركية تتحمل مسؤولية الانتهاكات الحقوقية والقانونية بحق القائد عبد الله أوجلان والمعتقلين السياسيين

الدرباسية/ نيرودا كرد ـ أكد الحقوقي، ناريمان أحمد، بأن نظام الإبادة والتعذيب الممارس بحق القائد عبد الله أوجلان، يتعارض مع مساعي بناء السلام والمجتمع الديمقراطي، ولفت إلى إن الدولة التركية تتهرب من الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية، وأشار، إلى إن المعتقلين السياسيين في العالم، يتمتعون بكافة حقوقهم التي ضمنتها لهم القوانين الدولية.

في ظل استمرار الجدل القانوني والسياسي حول نظام التعذيب والإبادة المفروض على القائد عبد الله أوجلان، تتصاعد التساؤلات بشأن مدى توافق هذه الإجراءات مع القوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما في مرحلة توصف بالحساسة، من حيث الحديث عن فرص استئناف مسار السلام، وبناء مجتمع ديمقراطي تعددي.

فبين النصوص القانونية والالتزامات الدولية، التي تقع على عاتق الدول تبرز إشكاليات عميقة تتعلق بشرعية استمرار ظروف العزلة المشددة، وتأثيرها على الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في التواصل والمحاكمة العادلة.

وفي السياق يطرح مراقبون وخبراء قانونيون، جملة من التساؤلات حول الأبعاد القانونية لاستمرار هذه السياسة، ومدى انسجامها مع الاتفاقيات الدولية، التي صادقت عليها الدولة التركية، إلى جانب انعكاساتها المحتملة على مصداقية أي عملية سياسية قائمة أو مرتقبة، كما تتزايد الدعوات للبحث في آليات قانونية فعّالة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، من أجل تقييم هذه الإجراءات أو الانتهاكات الحقوقية والقانونية، وهذا ما يضع علامات استفهام جدية حول مستوى الحريات والديمقراطية، في الداخل التركي، حيث إن هذه الإجراءات، تُعتبر دليلاً على انخفاض مستوى الحرية والديمقراطية، والحقوق، وتعتبر هذه الانتهاكات نقطة سوداء في الصفحة القانونية، والحقوقية التركية، يجب العمل على إزالتها.

وتابع: "الدولة التركية، تدّعي بأنها تتمتع بمستوى لا بأس به من الحرية والديمقراطية، ولكن كل السياسات التي تنبعها، ولاسيما العزلة المشددة ونظام التعذيب والإبادة، كلها أدلة على الانتهاكات التي ترتكبها الدولة التركية، حتى على مستوى الأنظمة والقوانين المحلية النافذة فيها، وهذا ما يجعل منها محط أنظار دولية، حول انتهاك حقوق المعتقلين السياسيين، وحقوق العامة، وهذا ما يفسر الأصوات الدولية المتصاعدة التي تدعوها في الخروج للسلام، والاعتراف بحقوق كافة الشعوب، وعلى رأسها الشعب الكردي."

وأردف: "تعجّ السجون التركية، بمئات الآلاف من السياسيين الكرد وغيرهم، والذنب الوحيد لهؤلاء المعتقلين هو سعيهم ونضالهم في سبيل الحصول على حقوقهم المشروعة، التي تضمنها لهم العهود والمواثيق الدولية، إلا إن الدولة التركية، تتعامل مع كل هذه النضالات بمزيد من الوحشية، وترى بين الحين والآخر قيامها بشن حملات الاعتقال، والتعذيب بحق المعتقلين السياسيين."

مرحلة السلام والأخطار التي تنتظرها

وأوضح: "على الرغم من إعلان القائد عبد الله أوجلان، لمرحلة "السلام والمجتمع الديمقراطي"، في يأكور كردستان وتركيا، وقيامه بكل الإجراءات التي تساهم في إنجاح هذه العملية، إلا إن الدولة التركية لا تزال تتعامل مع الملف بذات العقلية الإقصائية السابقة، رغم أنها تعلم جيداً بأن الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، هي الضمان الحقيقي لإنجاح هذه العملية، ومع ذلك تصرّ على اتباع تلك السياسات، في دليل واضح على رفضها لأي عملية سلام حقيقية."

ولفت: "من خلال السياسات التركية التي تنتهجها اليوم، تتضح درجة الانقسام داخل الدولة التركية، ويبدو واضحاً أكثر فأكثر بأن تياراً كبيراً داخل مراكز القرار التركية، يسعى جاهداً لإفشال عملية السلام، وتخلق العوائق أمام تحقيق السلام، والابتعاد عن طاولة المفاوضات، ويبدو بأن هذا التيار المعرقل هو من يهيمن على مراكز القرار التركية، وبالتالي فإن المضي في عملية السلام والمجتمع الديمقراطي تواجه تحديات كبرى، على الرغم من سياسة النفس الطويل التي يعتمدها القائد عبد الله أوجلان، في تعامله مع هذا الملف."

وأشار: "الآلية القانونية التي يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في إنجاح عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، هي الآلية التي تعتمد على عمل البرلمان التركي، وإعطائه صلاحيات واسعة، فعلى الرغم من تشكيل اللجنة البرلمانية المتخصصة في متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية، إلا إن عمل اللجنة بطيء، وهذا يدل على إن الدولة التركية تنتظر متغيرات إقليمية ودولية، كي تقوم بقلب المعادلة لصالح السررية التركية، وبالتالي تستمر في سياسات الإنكار التي تنبعها، وهذا مؤشر خطير حول جدية النوايا التركية في التعامل مع هذه المرحلة."

وأضاف: "من بين الآليات الأكثر فاعلية في هذه المرحلة هو دفع عجلة عمل اللجنة البرلمانية، نحو الأمام، والكف عن سياسة المماطلة والتسويف، كما يجب العمل على إحداث تغييرات بنوية في صلب الدستور التركي، وحجر استبدال المواد التي تنكر التعدد الاجتماعي والثقافي في تركيا، بمواد أخرى تتعهّد هذا التنوع كمصدر غنى وقوة لكل الشعوب الموجودة."

واختتم، الحقوقي ناريمان أحمد حديثه بالقول: "بعد التغييرات في الدستور والقوانين التركية، يجب عرضها على الشعوب، والأحزاب السياسية في تركيا، ومن ثم إجراء استفتاء شعبي عليها، بما يسمح للشعوب أن تقرر شكل الدولة الجديدة، والأهم من كل ذلك، هو تهيئة الأجواء المناسبة للعمل الديمقراطي داخل تركيا، وكل ذلك يندرج ضمن مهام اللجنة البرلمانية، التي مع الأسف حتى الآن لم تقُم بالدور الفعال المطلوب منها."

أهالي كوباني: الوحدة الكردية مطلب مُلِح للوقوف أمام مخاطر الإبادة

حجي أحمد

كوباني/ سلافا أحمد - أكد أهالي كوباني إن الوحدة الكردية، لم تعد مطلباً سياسياً فقط، بل حاجة مُلحة وشرطاً أساسياً لمواجهة التحديات الراهنة، التي تستهدف الوجود الكردي، داعين إلى التكاتف ووحدة الكلمة للوقوف أمام المخاطر التي تستهدف إبادة الكرد، في ظلّ تصاعد التحديات التي تواجه الشعب الكردي في أجزاء كردستان الأربعة، تتجدد الدعوات إلى ضرورة تحقيق الوحدة الكردية، باعتبارها الضمانة الأساسية للحفاظ على الوجود والحقوق والمكتسبات، فالمرحلة الراهنة لم تعد تحتمل الانقسامات، بل تتطلب موقفاً موحداً يعكس حقيقة أن الشعب الكردي، مصيره مشترك، وأهدافه واحدة، في كافة أجزاء كردستان.

استهداف الكرد ومكاسبهم

في السياق، تحدث المواطن «حجي أحمد» لصحيفتنا فقال: إن «توحيد الصف الكردي، والابتعاد عن الخلافات الداخلية لم يعد خياراً سياسياً فحسب، بل ضرورة في جوهر هذه الأزمة، يبرز سؤال أساسي: ما هو دور الدولة في هذه المرحلة؟ هل هي جهة تنظيم وإدارة، أم طرف في صراع يعيد تشكيل الواقع السكاني؟

من المفترض أن تكون الحكومة، خاصة في مرحلة انتقالية، ضامناً لحقوق المواطنين، وحامياً لممتلكاتهم، لا جهة تهدد استقرارهم، فإعادة الإعمار، إن لم تكن قائمة على العدالة والشفافية، تتحول إلى أداة إقصاء، بدل أن تكون فرصة للتعافي.

في المقابل، تضع هذه التطورات الشعب الكردي في الرقة أمام تحدٍ كبير، يتمثل في ضرورة التكاتف والتوحد، لمواجهة ما يرونه تهديداً لوجودهم، فالتشرذم في مثل هذه اللحظات، لا يؤدي إلا إلى مزيد من الضعف، بينما يمكن للوحدة أن تشكل قوة ضغط، قادرة على فرض حضورها في المعادلة، التكاتف هنا لا يعني فقط التحرك الشعبي، بل يشمل أيضاً بناء خطاب موحد، والانفتاح على بقية شعوب المدينة، التي قد تجد نفسها في موقع مشابه في المستقبل، فالقضية، وإن بدت اليوم محصورة في إطار معين، إلا أنها تحمل في طياتها أبعاداً أوسع، تمس فكرة المواطنة نفسها.

في المحصلة، تقف الرقة اليوم عند مفترق طرق حاسم، فإما أن تتحول هذه الأزمة إلى فرصة لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، على أساس الحقوق والعدالة، أو أن تنزلق نحو مسار من التوتر والانقسام، قد يعيد إنتاج أزمات الماضي، بأشكال جديدة.

ما يجري في الرقة ليس مجرد قضية محلية، بل هو اختبار حقيقي لمسار المرحلة الانتقالية في سوريا، اختبار يكشف مدى قدرة السلطة على إدارة التنوع، واحترام الحقوق، وبناء دولة لا تقوم على الإقصاء، بل على الشراكة.

وفي ظل غياب إجابات واضحة حتى الآن، يبقى السؤال مفتوحاً: هل تُهدم المنازل فقط، أم يُعاد رسم ملامح المدينة...وسكانها؟

محمد علي عبد الرحمن

مصيرية، لتحقيق أهداف الشعب الكردي في الحرية والديمقراطية، والاستقرار، خاصةً أن الكرد يواجهون روح أفا، قائلاً: "لا فرق بين الكرد في أي جزء من كردستان، لدى الأعداء، وما يحدث في أي جزء، تنعكس نتائجه على الأجزاء الكردستانية الأخرى، لذا، علينا التوحد، لأن الكرد اليوم يواجهون خطراً وجودياً حقيقياً."

وتابع: "إن الأخبار وراء هذه المأولات، يخدم أطرافاً تسعى لإضعاف الموقف الكردي، وإفشال أي مشروع لتوحيد صف الشعب الكردي، وما تتعرض له مناطق باشور كردستان من هجمات اليوم، لا يمكن فصلها عما جرى ويجري في روج آفا، ما يؤكد أنه لا فرق بين كردي وآخر، فالكل مستهدف، فقط لأنه كردي."

فيما عبر المواطن «محمد علي عبد الرحمن» عن قلقه من استمرار الهجمات على باشور كردستان، ومن قبلها أهمية دور الشعب الكردي في توحيد الصف والكلمة، وقالت: "الوحدة ليست مسؤولية السياسيين فقط، بل مسؤولية كل كردي، لذا، علينا الوقوف أمام أية محاولات لبث الفتنة بين الكرد، لأن فوتنا في وحدتنا، وخاصةً في هذه المرحلة الحساسة التي تمربها القضية الكردية."

زهيدة جزائري

معتبرة: بأن "المرحلة تتطلب مواقف أكثر جدية، لا تحتمل التأجيل، ولا يكفي الحديث عن الوحدة، بل يجب تطبيقها عملياً، فالتحديات كبيرة، ولن لم يكن هناك تنسيق حقيقي بين القوى الكردية، فالكرد سيواجهون مخاطر كبيرة."

واختتمت، زهيدة جزائري: إن "المرحلة الراهنة تمثل اختباراً حقيقياً للوعي السياسي الكردي في ظل ما تشهده المنطقة من تحولاتٍ متسارعة، ما يستدعي تعزيز التعاون بين مختلف القوى الكردية، وأيضاً الشعب الكردي، للحفاظ على المكتسبات والوقوف أمام مخططات الإبادة."

قوة الكرد بوحدتهم

عين الحدث

الكرد...التحول من دور المتفرج إلى دور اللاعب الأساسي

رفيق إبراهيم

بعد عهود طويلة من التهميش والاقصاء والتغييب للكرد، وقضيتهم العادلة، شهدت القضية الكردية، في السنوات الأخيرة، تحوّلا كبيراً، ولم تعد قضيتهم، وإيجاد الحلول لها، مجرد قضية جغرافيا أو حدود، موزعة بين عدة دول، ونتيجة التحولات الدراماتيكية في المنطقة والعالم، تحوّلت قضية الشعب الكردي، إلى قضية شعب متجذر في المنطقة، وبات حلها من الأولويات؛ لأن الحلول في الشرق الأوسط، لا يمكن أن تتم، إلا عبر بوابة حل القضية الكردية، من جذورها.

الكرد اليوم، باتوا رقماً صعباً، وأصبحوا فاعلين سياسيين في حل القضايا العالقة في المنطقة، فبعد حرب الخليج الثانية، لعب الكرد في العراق، دوراً يحسب لهم، في التوصل للتفاهمات، والتوافقات حول العراق الفيدرالي، ووضع الدستور العراقي، ونشر الأمن والاستقرار في العراق، والمنطقة، وحاربوا الإرهاب وكان لهم دور بارز في القضاء عليه وإخراجه من العراق.

وفي روج آفا، لولا الكرد لسيطر داعش على سوريا، حيث كانوا خط الدفاع الأول، وهم الذين أسسوا، لبداية هزيمة داعش ومشروعهم في السيطرة على المنطقة، وحرروا أكثر من ثلث مساحة سوريا، بعد تقديم تضحيات جسام، وأجبروا العالم اجمع على احترام ارادتهم، وموقفهم، وبسالتهم، وتصديهم للإرهاب، وبنوا مؤسسات على أسس الحياة المشتركة، ولم يفرقوا بين الكرد والشعوب والمكونات الأخرى في المنطقة، وكانوا خير من دعوا لديمقراطية، والدفاع عن الشعوب السورية كافة.

أما في باكور كردستان وتركيا، الجزء الأكبر من كردستان، فبعد صراع وحرب طويلة، دمرت تركيا آلاف القرى الكردية، ومارست بحقهم، سياسات قمعية وانتقامية، وحاولت صهر الكرد من خلال فرض اللغة والتعليم التركي، ورغم كل ذلك، ناضل الكرد وحافظوا على بقائهم، ومبادرة القائد عبد الله أوجلان، حول السلام والمجتمع الديمقراطي، وضعت النقاط على الحروف، حول حقوق الكرد؛ ما وضع تركيا أمام المسؤولية الكاملة في أي انتكاسة لعملية السلام.

وفي وجهلات كردستان، تعامل النظام الإيراني، مع الكرد، كمواطنين من الدرجة العاشرة، فلا حرية ولا حقوق، ولا اعتراف به كشعب يعيش على أرضه التاريخية، وأثناء الحرب على إيران كان للكرد موقفا تاريخياً لا يقبل التساوم، حيث رفضوا الانخراط في الحرب، وهذا موقف يحسب لهم، وأسسوا تحالف بينهم للمطالبة بالحقوق المغتصبة للشعب الكردي، عن طريق الحوار السلمي.

الكرد اليوم، أصحاب حق، ومطالبهم عادلة، وبإمكانهم تحويل مكاسبهم التي حُققت إلى نتائج عملية على أرض الواقع، لذا؛ فإن الانقسام في البيت الكردي، ينعكس سلباً على العلاقات الداخلية والخارجية، ما يضع الكرد أمام خيار واحد، وهو تحقيق وحدة الصف، فيما يتعلق بالمصالح العليا للشعب الكردي، ما يزيد من فرص الضغط على المجتمع الدولي، للاعتراف بحقوقهم الثابتة التي لا يمكن المساومة عليها.

وفي ظل الأوضاع الحالية في المنطقة، الكرد قادرون على لعب دور فاعل وهام في صناعة الحدث، واستغلال الظروف الحالية المواتية، للحصول على الحقوق، وأيضاً لعب دور كبير في رسم توازنات ومعادلات الشرق الأوسط، والعالم أيضاً، إذا، الكرد في مرحلة مصيرية، تتطلب من الجميع، القيام بمسؤولياتهم التاريخية، في توحيد الصفوف، ونبذ الخلافات البينية، وتحويل كافة الإمكانات والقدرات، لحصول الكرد على حقوقهم المغتصبة.

وحدة الموقف الصف الكردي في روج آفاي كردستان.. بين رهانات التاريخ واختبار الواقع

أيمن روج

في لحظة سياسية كثيفة بالتحديات والتحولات، جاء انعقاد كونفرانس وحدة الموقف والصف الكردي في روج آفاي كردستان بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠٢٥ كاستجابة متأخرة لكنها ضرورية لندءٍ طال انتظاره داخل المجتمع الكردي. ندءٍ يبحث عن كيان سياسي أكثر تماسكًا، وأكثر قدرة على تمثيل تطلعات شعبٍ وجد نفسه لعقود طويلة موزعًا بين الانقسامات الحزبية والتجاذبات الإقليمية، لم يكن الكونفرانس مجرد حدث عابر، بل حمل في رمزيته محاولة لإعادة صياغة العلاقة بين القوى الكردية المختلفة، ووضع حد لحالة الاستنزاف التي أنتجتها الخلافات الداخلية، والتي انعكست بشكل مباشر على قدرة الكرد في سوريا على تثبيت حقوقهم السياسية والإدارية ضمن مشهد سوري معقد ومفتوح على كل الاحتمالات.

عند النظر إلى الخلفية التي سبقت الكونفرانس، يتضح أن الحاجة إلى وحدة الصف لم تكن خيارًا ترفيهيًا، بل ضرورة وجودية، خاصة في ظل التحولات الدولية والإقليمية التي بدأت تعيد ترتيب أولوياتها في الملف السوري، حيث تراجعت مساحة المبادرات المحلية أمام ثقل التفاهمات الكبرى، وقابلًا للاهتزاز.

في هذا السياق، حاول الكونفرانس أن يؤسس لمرحلة جديدة قوامها الشراكة السياسية، وتجاوز عقلية الإقصاء، وفتح الباب أمام صياغة مشروع كردي جامع قادر على التفاعل مع بقية الشعوب السورية دون أن يفقد خصوصيته أو مطالبه التاريخية، لكن السؤال الأكثر إلحاحًا: ماذا تحقق فعليًا؟ وهل استطاعت مخرجات الكونفرانس أن تتحول من بيانات سياسية إلى واقع ملموس يلمسه المواطن الكردي في حياته اليومية؟

يمكن القول إن أبرز ما خرج به الكونفرانس كان الاتفاق المبدئي على توحيد الخطاب السياسي، وتشكيل مرجعية مشتركة تمثل القوى الكردية، إضافة إلى وضع أسس أولية لرؤية سياسية موحدة تتعلق بمستقبل الكرد في سوريا ضمن إطار دولة ديمقراطية لا مركزية، هذه المخرجات، على أهميتها النظرية، شكلت خطوة إيجابية نحو كسر حالة الجمود. وأرسلت إشارات مطمئنة إلى المجتمع الكردي الذي طالما عانى من آثار الانقسام، إلا أن التحدي الحقيقي لم يكن في صياغة هذه المخرجات، بل في ترجمتها إلى خطوات عملية. وهنا تبدأ الفجوة بالظهور بين الطموح والواقع.

فعلى مستوى التطبيق، بقيت العديد من الاتفاقات حبيسة النقاشات السياسية، ولم تتجسد بشكل واضح في مؤسسات موحدة أو قرارات مشتركة حاسمة، لا تزال الخلافات القديمة تلقي بظلالها، وإن بشكل أقل حدة، ولا تزال الحسابات الإقليمية تؤثر في سرعة تنفيذ أي تقارب حقيقي بين الأطراف.

أما على المستوى الشعبي، فقد شعر المواطن الكردي ببعض التحسن في الخطاب العام، حيث تراجعت لغة التخوين والتصعيد الإعلامي بين القوى السياسية، وهذا بحد ذاته إنجاز معنوي مهم، لكنه غير كافٍ في ظل الأزمات الاقتصادية والخدمية التي يعيشها الناس، فالمواطن البسيط لا يقيس النجاح الكونفرانسات بعدد البيانات الصادرة، بل بقدر ما تنعكس هذه الكونفرانسات على تحسين ظروف حياته من خدمات، وأمن، وفرص عمل، واستقرار، في جانب آخر، ساهم الكونفرانس في إعادة طرح القضية الكردية في سوريا على طاولة النقاش الدولي بشكل أكثر تنظيمًا، حيث أصبح هناك خطاب أكثر وضوحًا يمكن تقديمه للفاعلين الدوليين، وهذا قد يكون من أبرز المكاسب غير المباشرة، إلا أن هذا الحضور السياسي الخارجي لا يزال بحاجة إلى دعم داخلي أقوى، لأن أي تمثيل لا يستند إلى وحدة حقيقية على الأرض يبقى هشًا وقابلًا للاهتزاز.

بعد عام، يمكن وصف تجربة وحدة الصف الكردي بأنها خطوة أولى مهمة، لكنها لم تكتمل بعد، هي أشبه بوضع حجر الأساس لمشروع كبير، لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية أكثر صلابة، وإلى تنازلات متبادلة تتجاوز الحسابات الضيقة، وإلى إدراك عميق بأن اللحظة التاريخية لا تحتمل العودة إلى الوراء، فالفرص في السياسة لا تبقى مفتوحة إلى الأبد، وأي تأخير في ترسيخ الوحدة قد يعيد إنتاج الأزمات نفسها التي حاول الكونفرانس تجاوزها.

في النهاية، يبقى الحكم الحقيقي على هذا الكونفرانس مرهونًا بما سيأتي لاحقًا، لا بما قيل فيه، فإذا استطاعت القوى الكردية البناء على ما تحقق، وتحويل التفاهمات إلى مؤسسات، والخطاب المشترك إلى قرارات مشتركة، فإن كونفرانس ٢٦ نيسان ٢٠٢٥ قد يُسجل كنقطة تحول في تاريخ الكرد في سوريا، أما إذا بقيت المخرجات في إطارها النظري، فإنها ستُضاف إلى سلسلة طويلة من المحاولات التي بدأت بحماس وانتهت بخيبة، وهو ما لم يعد المجتمع الكردي مستعدًا لتحمله في ظل تعقيدات الحاضر وغموض المستقبل.

مستقبل السياسة الفرنسية ودورها في الشرق الأوسط

رفيق إبراهيم

مع تراجع الدور الأمريكي، وبروز دور أكبر للصين وروسيا، في الشرق الأوسط، تسعى فرنسا للعب دور محوري، خاصةً إن هناك رغبة جامحة لديها، لقيادة السياسة الخارجية الأوروبية، في المنطقة، وهي تعتبر نفسها، الدولة الغربية الأكثر قدرة على توجيه الاتحاد الأوروبي، ولعب دورٍ في سياساتها، نحو احتلال مركز الصدارة في المنطقة، وفي العديد من الدول العربية، وبشكل خاص دول الخليج، نظرًا لأهميتها السياسية والاقتصادية، ودورها المؤثر في قضايا الشرق الأوسط.

الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، منذ تسلمه الرئاسة في فرنسا، لم يغب عن المشاركة في قضايا الشرق الأوسط، وحلها، فزار العديد من دولها، وكانت له مواقف صريحة وواضحة، في مجمل قضاياه، وبشكل مكثف، انطلاقاً من قناعته، بأن على فرنسا القيام بدور فاعل في المنطقة، بما يحقق مصالح فرنسا كدولة كبرى، يمكنها لعب دور أساسي في كافة الحلول الممكنة للقضايا العالقة في المنطقة.

فرنسا ونتيجة وجودها التاريخي في المنطقة، تحاول تعزيز وجودها، استناداً للعديد من العوامل الاستراتيجية والجيوسياسية، التي تفرض نفسها على الساحة الدولية اليوم، حيث تحاول كل من الصين وروسيا، ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا تعتبرها فرصة ذهبية لاستعادة نفوذها، وتعزيز دورها كقوة فاعلة في السياسات الإقليمية، من خلال إقامة شراكات طويلة مع دول الشرق الأوسط، وتقديم كل ما أمكن لتثبيت تلك الشراكة.

وفرنسا تسعى للعب دور هام في الشرق الأوسط، ولديها مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، ومن أبرز تلك الأهداف، تعزيز التعاون الأمني والعسكري، مع دول المنطقة، والمساهمة في مكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية عن الولايات المتحدة، وتوسيع الشراكات الاقتصادية والتجارية مع دول الشرق الأوسط، ومواجهة النفوذ الروسي والصيني، الذي يتعاظم في المنطقة.

وبالفعل قامت فرنسا، في الآونة الأخيرة، وعلى المستوى الدبلوماسي، والعسكري، والاقتصادي، بتوقيع العديد من الاتفاقيات، الاقتصادية، والعسكرية، والتجارية، مع عدد من دول الخليج، وعززت وجودها في المناطق الاستراتيجية، مثل البحر الأحمر، ومنطقة الساحل الإفريقي، حيث زادت من عدد قواتها، وقامت بتدريبات عسكرية مشتركة، ولا زالت، تحارب المجموعات المرتزقة، وعلى رأسها داعش، كما تساهم في بناء المؤسسات الأمنية في سوريا والعراق وليبيا وغيرها من الدول، وكما تلعب باريس دورها الفاعل في معظم القضايا في المنطقة، فهي تسعى دبلوماسياً، للعب دور الوسيط الموثوق في التوصل للحلول في النزاعات بين الدول، الإقليمية، فالدبلوماسية الفرنسية لا تدخر جهداً في حل المشاكل في السودان، ولبنان، وسوريا، وفي دول أخرى، حيث تحاول تقديم الحلول، وحل الأزمات وفك العقد بين مختلف الأطراف

المتصارعة في تلك الدول، سلمياً وعن طريق الحوار الجاد، وتدفع بالدول الأوروبية لاتخاذ موقف واحد تجاه قضايا المنطقة وحلها.

فرنسا تفكر بلعب دوراً هام في الشرق الأوسط، ما يتطلب حضوراً استراتيجياً قوياً، وهذا يعتمد على عدة عوامل، من أهمها إقامة علاقات قوية في المجالات الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، والأمن والطاقة، مع دول المنطقة عموماً، ماسيمنحها حضوراً استراتيجياً قوياً، في حل مشاكل المنطقة، ولا شك أن الصين وروسيا سيكونان منافسين رئيسين، لها، ما يزيد من جاذبيتها كشريك رئيسي لدول المنطقة، بإمكانها الاعتماد عليها كوسيطٍ حقيقي لحل القضايا المعقدة، لكن، رغم ذلك ستواجه مواجهة شرسة من القوى الكبرى، التي تحاول أن يكون لها حصة الأسد في الشرق الأوسط، كما قلنا سابقاً روسيا والصين.

هناك منافسة شديدة على النفوذ في الشرق الأوسط، وهناك خطر على فقدان فرنسا نفوذها التاريخي، في المنطقة، حيث تحاول الصين وروسيا، من خلال تقديم استثمارات ضخمة دون شروط، لتحييد فرنسا من لعب أي دور هام في الشرق الأوسط، ما قد يوجه فرنسا للبحث عن شراكات ودول جديدة، لتعويض الفراغ الذي قد تسببه روسيا والصين، وخاصةً أن فرنسا تواجه عدة أزمات داخلية، ولعل أهمها صعود اليمين المتطرف، الذي سيؤثر على السياسة الخارجية الفرنسية،

وبالمحصلة، تبقى فرنسا دولة كبرى، لا يمكن غض الطرف عن دورها الكبير في قضايا الشرق الأوسط، ما يمكنها من الحفاظ على نفوذها، وستبقى شريكًا اقتصاديًا وتجاريًا قويًا، للعديد من الدول الشرق أوسطية، خاصةً في قطاعات الطاقة، والتكنولوجيا، والدفاع، وستحاول التواجد في القضايا الهامة التي تخص المنطقة، بكل ثقلها، ومع ذلك، ستواجه العديد من العقبات على رأسها محاولات العديد من الدول، لتقليل الدور الفرنسي في الكثير من قضايا المنطقة، وخاصةً سوريا ولبنان، وليبيا، ومهما كانت التحديات، تستطيع فرنسا أن تكون لاعباً أساسياً في لعب دور فاعل في جميع الحلول القادمة في الشرق الأوسط.

البيئة في الحسكة بين التلوث والإهمال... تحديات مستمرة وجهود محدودة للحفاظ عليها

الحسكة/ رغد محمد ـ أكدت الرئيسة المشتركة لقسم الحدائق والتشجير في بلدية الشعب بالحسكة "خديجة مجيد علي" إنه في ظل التغيرات البيئية المتسارعة التي تشهدها مدينة الحسكة؛ باتت مظاهر التلوث وتراجع الاهتمام بالحدائق والمنصفات من أبرز التحديات التي تواجه الواقع الخدمي والبيئي في المدينة.

تشهد مدينة الحسكة تضرراً في البيئة رغم الأمطار التي هطلت على المدينة بسبب انتشار المولدات وقطع الأشجار وضعف الوعي المجتمعي. جميعها عوامل ساهمت في تدهور المشهد البيئي بشكلٍ ملحوظ وسط محاولات مستمرة من الجهات المعنية للحد من هذه الظواهر والحفاظ على ما تبقى من المساحات الخضراء.

تحديات تواجه الواقع البيئي

وفي هذا السياق؛ أوضحت لصحيفتنا "روناهي" الرئيسة المشتركة لقسم الحدائق والتشجير في بلدية الشعب بالحسكة "خديجة مجيد علي" إن الواقع البيئي في المدينة يشهد تراجعاً كبيراً، مشيرةً إلى "إن نسبة المساحات الخضراء تراجعت بما يقارب ٦٠ إلى ٧٠ بالمئة نتيجة التلوث البيئي والظروف التي مرت بها المدينة خلال السنوات الأخيرة".

وزادت: "إن الحسكة لم تعد كما كانت في السابق، إذ أثرت الأزمة السورية بشكل مباشر على الحدائق والأشجار إضافةً إلى انتشار المولدات بشكلٍ عشوائي داخل الأحياء وعلى المنصفات، الأمر الذي تسبب بتلوث كبير للبيئة".

وأضافت: "إن قطع الأشجار ازداد أيضاً بسبب الحاجة إلى مادة المازوت وأغراض التجارة، ما ساهم في تدهور الواقع البيئي بشكل واضح".

وبينت: "إن طبيعة تربة الحسكة تشكل تحدياً إضافياً فهي تربة صخرية وتحتوي على نسبة ملوحة مرتفعة إلى جانب المناخ الجاف المختلف عن باقي المحافظات والمناطق، ما يجعل زراعة بعض أنواع الأشجار أمراً صعباً"، مؤكدة إن الأشجار الحراجية هي الأكثر قدرة على التأقلم والعيش ضمن هذه الظروف.

ونوهت إلى أن قسم الحدائق يحاول قدر الإمكان السيطرة على هذا الواقع رغم ضعف الإمكانات المتوفرة "القسم مسؤول عن جميع المنصفات والدوارات والحدائق الموجودة في المدينة والتي يصل عددها إلى نحو ١٠٠ حديقةً في كامل منطقة الحسكة".

مشاكل وضعف في الوعي

وتطرقت إلى إن من أبرز المشكلات التي تواجه القسم هي ضعف الوعي المجتمعي في التعامل مع الحدائق والمنصفات، حيث تتحول بعض الحدائق إلى مكباتٍ للنفايات «نسبة الوعي البيئي لدى المجتمع لا تزال ضعيفة جداً وإن الاهتمام بالمرافق العامة والمساحات الخضراء محدود للغاية باستثناء نسبة بسيطة من الأهالي".

وكشفت خديجة إن «القسم أطلق منذ نحو عشرة أيام حملة لتنظيف الحدائق والمنصفات ترتكز بشكلٍ أساسي على إزالة الأعشاب الضارة وجز الأعشاب اليابسة قبل تحولها إلى مصدر خطر، خاصةً مع ارتفاع درجات الحرارة، إذ إن الأعشاب اليابسة قد تتسبب بحرائق كبيرة كما حدث في العام الماضي في عدة حدائق".

وأوضحت إن أعمال التشجير الجديدة توقفت خلال الفترة الماضية بسبب الظروف والأحداث التي شهدتها المنطقة ما أعاق استمرار العمل بالشكل المطلوب؛ "إن الجهود الحالية تتركز على تنظيف الحدائق والمنصفات والتنسيق مع مديرية البيئة لإعادة تأهيل عدد من الدوارات ومداخل مدينة الحسكة خلال المرحلة المقبلة".

وأردفت إلى إن من أبرز الصعوبات أيضاً قلة المياه والتربة المالحة وضعف الوعي المجتمعي، إضافةً إلى وجود المولدات داخل الحدائق والمنصفات وهو ملف معقد بسبب اعتماد مئات العائلات عليها كمصدرٍ للكهرباء، ما يجعل إزالتها أمراً حساساً رغم تأثيرها السلبي الكبير على البيئة.

وفي ختام حديثها؛ وجهت الرئيسة المشتركة لقسم الحدائق والتشجير في بلدية الشعب بالحسكة «خديجة مجيد علي» رسالةً إلى أهالي الحسكة بضرورة الحفاظ على البيئة والاهتمام بالحدائق والمنصفات باعتبارها ملكاً عاماً للجميع، داعيةً كل منزل إلى زراعة شجرة أمام بيته للمساهمة في الحد من الغبار والتلوث الناتج عن السيارات والمولدات؛ "الاهتمام بنظافة الحدائق يجب أن يكون كجزءٍ من الاهتمام بنظافة المنزل نفسه".

في ظل غياب التسعيرة الموحدة.. تفاوت أسعار الفروج في قامشلو

قامشلو/ سلافا عثمان - تسجل أسواق مدينة قامشلو انخفاضاً في أسعار الفروج، وسط تفاوت واضح بين المحلات، ما ينعكس بشكلٍ مباشر على المستهلكين، في ظل غياب تسعيرة موحدة، واعتماد الباعة على آليات تسعير مختلفة.

بعد أن بلغ سعر كيلو الفروج قبل أشهر نحو ٣٠ ألف ليرة سوريّة، انخفض خلال الأيام الأخيرة إلى حدود ٢٢ ألف ليرة، إلا أن هذا الانخفاض لم ينعكس بشكلٍ موحد على جميع نقاط البيع، حيث بقيت الأسعار متفاوتة ضمن السوق المحلية بشكلٍ واضح.

عدم استقرار الأسعار

تظهر أسواق ومحلات بيع الفروج في مدينة قامشلو حالةً من التفاوت السعري المستمر، حيث تتباين الأسعار بشكلٍ يومي بين مختلف المحلات، رغم الانخفاض الأخير الذي طرأ على سعر الكيلو الواحد مقارنةً بالأشهر الماضية، ويتراوح سعر الكيلو حالياً بين ٢٢ ألف ليرة سوريّة كحدٍ أدنى، ويصل في بعض المحلات إلى ٢٨ ألف ليرة سوريّة، ما يعكس اختلافاً واضحاً في آليات التسعيرة المعتمدة داخل السوق.

ويأتي هذا التفاوت في سياق تغيرات متكررة تشهدها أسعار الفروج، إذ لم تستقر الأسعار عند مستوىً محدد خلال الفترة الأخيرة، بل استمرت بالتبدل وفق معطيات مرتبطة بالتوريد والتكاليف، ويلاحظ إن السعر الذي كان قد وصل إلى ٣٠ ألف ليرة سوريّة في وقتٍ سابق، شهد تراجعاً ملحوظاً خلال نحو خمسة عشر يوماً، إلا أن هذا التراجع لم ينعكس بشكلٍ موحد على جميع المحلات.

وتختلف الأسعار المعروضة للمستهلكين باختلاف طبيعة المنتج والخدمات المرتبطة به، حيث يتم عرض الفروج الحي بسعرٍ بينما يختلف السعر عند الذبح، ويزداد عند التنظيف والتجهيز، وهو ما يخلق تدرجاً في الأسعار حتى داخل المحل الواحد أحياناً، كما تختلف هذه الخدمات من محلٍ إلى آخر، ما يضيف عاملاً إضافياً في تحديد السعر النهائي.

وتعتمد بعض المحلات على شراء الفروج من تجار الجملة، بينما تعتمد محلات أخرى على الإنتاج المحلي من المداجن، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في تكلفة الحصول على المادة الأساسية، ويظهر هذا الفرق بشكلٍ مباشر في السعر النهائي، حيث تكون الأسعار أقل نسبياً لدى من يمتلكون مداجن مقارنةً بمن يشترون من التجار.

أسباب التفاوت... والتحديات

كما تلعب آلية الشراء دوراً في تحديد السعر، إذ يتم في بعض الحالات شراء الفروج اعتماداً على سعر صرف الدولار، ما يؤدي إلى تغير مستمر في تكلفة الشراء، وبالتالي في سعر البيع وينعكس ذلك على حركة التسعير اليومية داخل الأسواق، حيث لا تبقى الأسعار ثابتة لفترات طويلة.

وتدخل تكاليف النقل والتخزين ضمن العوامل المؤثرة أيضاً، حيث تختلف هذه التكاليف بين المحلات بحسب الموقع والإمكانيات، إلى جانب اختلاف تكاليف التشغيل، بما في ذلك أجور العمال وعمليات التبريد، وتضاف هذه التكاليف إلى السعر الأساسي للفروج، ما يؤدي إلى تفاوتٍ إضافي في الأسعار المعروضة، ويظهر كذلك اختلاف في أسلوب عرض الأسعار، حيث يقوم بعض الباعة بعرض السعر بشكلٍ شامل، بينما يقوم آخرون بإضافة تكاليف إضافية تتعلق بالخدمات المقدمة، مثل الذبح والتنظيف، ما يؤدي إلى اختلاف السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك.

ويستمر هذا التفاوت في ظل غياب نمط موحد للتسعير بين المحلات، حيث يعتمد كل بائع على تقديراته الخاصة للتكاليف والربح، ما يؤدي إلى اختلافاتٍ قد تكون ملحوظة حتى ضمن الحي نفسه، كما أن تغير الأسعار بشكلٍ يومي يجعل من الصعب تحديد سعر ثابت يمكن اعتماده كمرجعٍ داخل السوق، وفي هذا السياق، يفترض أن تقوم الجهات المعنية والرقابية بمتابعة آليات التسعير بشكلٍ دوري، وضبط المخالفات إن وجدت، بما يضمن الحد من الفوضى السعرية وحماية المستهلك من الاستغلال.

حركة البيع والشراء ضعيفة

وتترافق هذه الحالة مع حركة بيع توصف بأنها محدودة بحسب محلات الفروج، حيث لا تشهد الأسواق نشاطاً كبيراً في الطلب، رغم انخفاض الأسعار مقارنةً بالفترات السابقة، ويؤثر ذلك على وتيرة العرض، دون أن يؤدي إلى تقاربٍ واضح في الأسعار بين مختلف المحلات، ويعكس هذا الواقع تعدد العوامل التي تدخل في عملية التسعير، بدءاً من مصدر التوريد، مروراً بآلية الشراء، ووصولاً إلى تكاليف التشغيل والخدمات المضافة، ما يجعل من سعر الفروج متغيراً بشكلٍ مستمر داخل الأسواق المحلية.

وفي هذا السياق أوضح «خالد العلي» صاحب مذبح أبو عرب؛ "إن أسعار الفروج تتغير بشكلٍ يومي لأننا نشتري من التاجر بالدولار، وهناك فرق في الأسعار بين محل وآخر، فبعضهم يضيف تكاليف التنظيف، وآخرون يلتزمون بالسعر النظامي، وكل شخص يبيع حسب قدرته، كما أن من يمتلكون مداجن يبيعون بسعرٍ أقل، لكن؛ حركة البيع حالياً ضعيفة".